مجلة الشروق للعلوم التجارية
ISSN: 1687/8523 الترقيم الدولي
Online :2682-356X ترقيم دولي الكتروني
2007/12870 رقم الايداع بدار الكتب المصرية
sjcs@sha.edu.eg البريد الالكتروني
https://sjcs.sha.edu.eg/index.php : موقع المجلة

SH. A.
أكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية

المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي والادخار المحلى في مصر خلال الفترة من 1990-2023

The Relationship Between Inequality in the Distribution of National Income and Domestic Savings in Egypt During the Period 1990-2023

احلام مرسى محمد السنطاوى

مدرس الاقتصاد - كلية التجارة –جامعة المنوفية

Ahlammorsy2000@yahoo,com

كلمات مفتاحية :

عدم المساواة – توزيع – الدخل القومي– الادخار المحلى.

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الى قياس العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي على الادخار المحلى في مصر خلال الفترة من 1990-2023، لاخلاف الآراء حول العلاقة بين الدخل المطلق وعدم المساواة في توزيع الدخل والادخار، وذلك لأهمية الادخار المحلى لتمويل التنمية المستدامة ولاسيما في ظل تزايد فجوة الموارد المحلية وتفاقم المديونية الخارجية والمحلية لمصر، وفى ضوء محدودية الدراسات حول هذه العلاقة, وتم ذلك من خلال نموذج مقترح يشمل المتغير التابع (الادخار المحلى) والمتغير المستقل الأساسي (عدم المساواة في توزيع الدخل وبعض المتغيرات الحاكمة للنموذج، وقد تم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بفترات ابطاء (ARDL).

من خلال البحث تم التوصل الى ان النموذج المقترح بالبحث يفسر 96% من التغير الكلى في الادخار المحلى والنسبة الباقية للخطاء العشوائي، وتم اثبات فرضية البحث بوجود علاقة طردية قوية ومعنوية بدرجة ثقة 99.7% بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار المحلى حيث ان تغير بمقدار 1% يؤدى الى تغير قدره 41.45% في الادخار المحلى، كما تم رصد علاقة عكسية بين كل من معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي والادخار المحلى، وان أي خلل في التوازن قصير الاجل سيتم استعادته بمعدل 33.3% سنويا في حال ثبات المتغيرات على حالها في الاجل الطويل باستخدام النموذج المقدر بالبحث الذى له قدرة تنبوئية بدرجة ثقة 99%.

الكلمات المفتاحية: عدم المساواة – توزيع - الدخل القومي- الادخار المحلى.

The Relationship Between Inequality in the Distribution of National Income and Domestic Savings in Egypt During the Period 1990-2023

Abstract:

This research aims to measure the relationship between inequality in the distribution of national income and domestic savings in Egypt during the period 1990-2023. This research aims to address the differing opinions on the relationship between absolute income and inequality in income distribution and savings. This is due to the importance of domestic savings for financing sustainable development, especially in light of the growing domestic resource gap and the exacerbation of Egypt's external and domestic debt. This research also examines the limited literature on this relationship. This research was conducted using a proposed model that includes the dependent variable (domestic savings), the primary independent variable (inequality in income distribution), and some of the model's governing variables. The descriptive analytical approach and quantitative methodology were used, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. The research concluded that the proposed model explains 96% of the total variation in domestic savings, with the remaining percentage being due to random error. The research hypothesis was proven, with a strong and significant direct relationship, with a confidence level of 99.7%, between inequality in income distribution and domestic savings, where a change of A 1% change in domestic savings leads to a 41.45% change. An inverse relationship was also observed between the inflation rate, the real interest rate, and domestic savings. Any short-term imbalance would be recovered at a rate of 33.3% annually if the variables remained constant in the long term, using the model estimated by the research, which has a predictive capacity of 99% confidence.

Keywords: Inequality - Distribution - National Income - Domestic

مقدمة

اهتمت العديد من الدراسات بالعلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، في حين انحصرت الدراسات المهتمة بالبحث في العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والادخار، الذي يعد المصدر الأساس للاستثمار ومن ثم النمو، فالدخل هو المحدد الأساس للادخار ومن ثم يعد توزيع الدخل من المحددات الاساسية علي الادخار.

ونظرا لاختلاف الآراء حول علاقة عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار، فمنها من توصل الى عدم ظهور أي دعم لفكرة أن عدم المساواة في الدخل له أي تأثير منهجي على الادخار الكلي. (Schmidt-Hebbel & Serven, 2000)، ومنها من توصل إلي ان عدم المساواة في توزيع الدخل له أثر إيجابي علي الادخار (Lim,1980)، ويرجع ذلك الى أن تركز الدخل في الشريحة ذات الدخل الأعلى والتي ميلها الحدي والمتوسط للادخار مرتفع سيؤدى حتماً الى زيادة النسبة المقتطعة من الدخل للادخار، إضافة الى ازدياد ميل الأفراد في الشرائح المنخفضة للدخل الى رفع معدل مدخراتهم بهدف تعديل أوضاعهم في المستقبل، وبالتالي فإن لعدم المساواة وزيادة التفاوت في توزيع الدخل أثر ايجابي علي الادخار.

وهناك دراسات أخري استنتجت أن عدم المساواة في توزيع الدخل له أثر ايجابي علي الاستهلاك ومن ثم أثر سلبي علي الادخار (Dornbusch and Edwards, 1991) (Alesina and Perotti, 1996). وتم ارجاع ذلك إلي أن عدم المساواة في الدخل وزيادة التفاوت بين أعلي شريحة وأدني شريحة يدفع الشرائح الأدنى إلي زيادة الاستهلاك، نتيجة لمراقبة انفاق أصحاب الدخول الأعلى ومحاولة تعويض خسائرهم في تحقيق دخل مرتفع في الماضي، بزيادة الاستهلاك في الوقت الراهن بسبب التقليد والمحاكاة مما يؤدي إلي انخفاض ادخار هذه الشريحة ومن ثم انخفاض الادخار الاجمالي. كما ان الافراد في الشرائح الاعلى قد يزداد طلبهم على سلع التفاخر كالسيارات الفارهة، لوحات نادرة وتحف او قصور فارهة.....الخ وبالتالي تكون الزيادة في المدخرات لهذه الشريحة ليست بالقدر المتوقع.

وحيث أن الادخار المحلى هو المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفى اطار استمرار وتزايد فجوة الموارد المحلية في مصر، وفى ظل عدم عدالة توزيع الدخل في مصر حيث تراوحت قيمة معامل جيني بين (28.3، 32) (وفقا لبيانات WBI) خلال الفترة من2023/1990، ونظراً لاختلاف الآراء حول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار ولمحدودية الدراسات عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار في مصر، كان الدافع لدراستها للإجابة على التساؤل التالي: **هل هناك علاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل في مصر والادخار المحلى؟ وان كانت الاجابة بنعم فما هو اتجاه وقوة هذه العلاقة؟**

الادبيات النظرية والتطبيقية:

ذكر(Duesenberry, J. 1949)، في كتابه "الدخل والادخار ونظرية سلوك المستهلك" فرضية الدخل النسبي في محاولة لتبرير الاختلافات الراسخة بين خصائص معدلات الادخار المقطعية وخصائص السلاسل الزمنية، فقد اقترح Duesenberry دالة استهلاك فردية لا تعتمد فقط على دخل الفرد الحالي بل تعتمد أيضًا على مستوى دخل المجموعة المرجعية، ونتيجةً لذلك تميل نسبة الدخل التي تذخرها الأسرة إلى أن تكون دالة فريدة وفقاً لموقعها المئوي في توزيع الدخل. وستكون النسبة المئوية للادخار مستقلة عن المستوى المطلق للدخل، ويترتب على ذلك أن نسبة الادخار الكلية ستكون مستقلة عن المستوى المطلق للدخل.

وهذه نتيجة مهمة سوف تدفعنا قبل بحث العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والادخار الى بحث العلاقة بين الدخل المطلق والادخار في مصر.

هذا وقد حظيت العلاقة النظرية بين الادخار وتوزيع الدخل باهتمام كبير في أدبيات النمو التاريخية ففي نموذج النمو الكلاسيكي الجديد (سولو، 1956) ونماذج النمو الكينزية الجديدة (لويس، 1954، كالدور، 1957، باسينيتي، 1962)، ينصب التركيز على الروابط بين التوزيع الشخصي للدخل والادخار الكلي، وتشير معظم الآليات التي أشارت إليها النظريات السابقة إلى آثار إيجابية مباشرة لتفاوت توزيع الدخل على الادخار الكلى. ومع ذلك تُبرز

بعض الأبحاث التطبيقية الحديثة روابط سلبية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بين عدم المساواة والادخار الكلي، وعلى الجانب الاخر قدمت بحث لـ (Schmidt,H. & Servén, L.2000) أدلة تجريبية جديدة على العلاقة بين توزيع الدخل والادخار الكلي، استنادًا إلى قاعدة بيانات لتوزيع الدخل لكل من البلدان الصناعية والنامية، ولم تُقدم النتائج التجريبية التي استخدمت أي دعم لفكرة أن عدم المساواة في الدخل له أي تأثير منهجي على الادخار الكلي.

وبالنظر إلى الأدبيات السابقة ، يتضح أن التأثير الكلي لعدم المساواة على الادخار الكلي غير محدد من الناحية النظرية والتطبيقية. ومن ثم لا يمكن الحديث عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار في الى بلد إلا تجريبيًا. وهذا كان الدافع الأساسي لبحث العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار الكلى في مصر.

وفى ضوء ما سبق نستعرض بعض الدراسات وفقا لما توصلت اليه من نتائج حول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار.

أولاً: الدراسات الحديثة التطبيقية التي توصلت الى وجود أثر إيجابي لعدم المساواة في توزيع الدخل على الادخار فكان منها:

- بحث Lim, D.(1980) العلاقة بين توزيع الدخل وسلوكيات الادخار باستخدام بيانات 64 دولة متقدمة ومتخلفة، وكشف أن زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل تزيد من إجمالي المدخرات.
- بحث Edwards, S. (1996) العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والادخار في البلدان النامية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، استخدم في دراسته بيانات بين عامي 1970 و 1992، ووفقًا لنتائج البحث فإن عدم المساواة في الدخل له تأثير متزايد على المدخرات.
- يظهر Dynan,K. E.;& et.al. (2004) في دراستهم بحث ديناميكيات الدخل، ومسح الموارد المالية للمستهلكين، ومسح إنفاق المستهلك. استنتجوا علاقة إيجابية قوية بين معدلات الادخار والدخل طوال العمر، وعلاقة أضعف وإن كانت إيجابية بين الميل الحدي للادخار والدخل طوال العمر.

- يذكر Van Long, N., & Shimomura, K. (2004) أن عدم المساواة في الدخل له علاقة ايجابية بالادخار عند أخذ الوضع الاجتماعي في الاعتبار، وإذا كان تراكم الثروة أكثر جاذبية نسبيًا من الاستهلاك، فإن الفقراء الذين لديهم رغبة أقوى في الادخار سيلحقون بأولئك الذين هم أكثر ثراءً في البداية.
- استخدام Jin, Y.,& et,al. (2011) بيانات مسح الأسر الحضرية الصينية بين عامي 1997 و2006، وتوصلوا الى أن تفاوت الدخل يؤثر إيجابياً على صافي استهلاك الأسر بعد خصم نفقات التعليم (الادخار). ويرى أن الناس يدخرون لتحسين وضعهم الاجتماعي عندما يرتبط هذا الوضع بمزايا مادية ومعنوية. ويمكن أن يعزز تزايد تفاوت الدخل حوافز الادخار سعيًا وراء المكانة الاجتماعية من خلال زيادة فوائد تحسين المكانة الاجتماعية، وزيادة مستوى الثروة اللازم للارتقاء بهم. كما استنتجوا أن التأثير السلبي لتفاوت الدخل على الاستهلاك يكون أقوى لدى الفقراء والشباب، وأن تفاوت الدخل يحفز المزيد من الاستثمار في التعليم، وهو ما يتوافق مع فرضية السعي وراء المكانة الاجتماعية.
- يكشف بحث Lu Kong,Y. & et.al (2016) عن تأثير سببي إيجابي لتفاوت الدخل على معدل الادخار الإجمالي في الصين. حيث يدخر الأفراد لترك وصايا لأطفالهم، ولأن الوصايا تُعتبر ترفًا، فإن الأغنياء لديهم ميل هامشي أعلى للادخار، وبالتالي عند تساوي جميع العوامل سيؤدي انخفاض تفاوت الدخل إلى انخفاض معدل الادخار على مستوى الاقتصاد.
- يشير Roychowdhury, P. (2017) فى بحثه الى أن عدم المساواة في توزيع الدخل في المجموعات لا يعود بشكل خارجي إلى سلوك الأفراد في اختيار مكانة اجتماعية معينة بدلاً من مكانة اجتماعية أخرى، بل عندما تتسع فجوة الدخل بين المجموعتين ذات المكانة الاجتماعية المنخفضة والعالية، قد يُفضّل أفراد المجموعات ذات المكانة الاجتماعية المنخفضة استخدام استراتيجيات ادخار تُساعدهم على الانتقال إلى المجموعات ذات المكانة الاجتماعية العالية، مما يؤدى الى اثر ايجابي بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار.

- تهدف الورقة البحثية لـ .Tran,N.,& et al,(2020) إلى دراسة ما إذا كان التفاوت في توزيع الدخل على مستوى المقاطعة مرتبطًا بمدخرات الأسر، بالإضافة إلى دراسة كيفية اختلاف هذه العلاقة بين مختلف الفئات الفرعية. تعتمد الورقة على دراسة استقصائية فريدة ومتوازنة حول إمكانية الوصول إلى الموارد لـ 2181 أسرة ريفية بين عامي 2008 و2014 في اثنتي عشرة مقاطعة في فيتنام. طُبق نهج التعميم الديناميكى للمتغيرات، الذي يهدف إلى معالجة مسألة المنشأ الداخلي، لتقدير العلاقات بين المتغيرات ذات الصلة. وتماشيًا مع تنبؤ فرضية الوضع الاجتماعي، نجد أن التفاوت في الدخل يؤثر إيجابًا على مدخرات الأسر. كما يُظهر المزيد من التحليل أن تأثير التفاوت في المدخرات يكون أقوى إلى حد ما في الأسر التي تشمل الأسر الأكثر فقرًا وثراءً والأصغر سنًا والأسرة التي يرأسها متزوجون مقارنةً بالأسر الأخرى.

ثانياً: الدراسات التي توصلت الى أن هناك اثر سلبى لعدم المساواة في توزيع الدخل على الادخار الكلى فكان منها:

- بحث لـ Venieris, Y., & Gupta, D.(1986) حيث تم فحص العلاقة بين توزيع الدخل والادخار باستخدام بيانات لـ 49 دولة متقدمة ومتخلفة، كشفت نتائج البحث زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل لها تأثير سلبي على المدخرات.
- تشير الدراسة التي أجراها Alesina, A., & Rodrik, D. (1996). إلى أن تزايد عدم المساواة يسبب توترًا اجتماعيًا وعدم استقرار سياسي، وزيادة الطلب على الضرائب وسياسات إعادة التوزيع، ومن ثم انخفاضًا في إجمالي المدخرات، في حين أن هناك أدلة على أن دافع الوصية يقود إلى علاقة إيجابية بين عدم المساواة في الدخل والادخار.
- يُظهر Christen, M., & Morgan, R. (2005) أن تفاوت الدخل يؤثر إيجابًيا على الاستهلاك المفرط، وأن الأسر الفقيرة بدلًا من الادخار تزيد من اقتراضها للحفاظ على مستوى استهلاكها مقارنةً بالأسر الغنية، وبالتالي فإن التفاوت في توزيع الدخل سيؤثر سلباً على الادخار.

- وفى دراسة Alvarez ,C., & et. al. (2012)، تم إجراء تحليل لبيانات للولايات المتحدة الأمريكية لمدى ثلاثة عقود ماضية، حيث ارتفع متوسط دخل النصف الأدنى من توزيع الدخل في الولايات المتحدة بنسبة 8%، بينما انخفض متوسط معدل ادخارهم بنسبة ثماني نقاط مئوية. وخلال الفترة نفسها شهدت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في عدم المساواة وانخفاضًا مستمرًا في معدل الادخار الإجمالي. اقترحوا في دراستهم تفسيرًا يستند إلى مقارنات شخصية، فعندما تهتم الأسر باستهلاكها مقارنةً بالآخرين تنخفض معدلات الادخار الفردية مع الدخل المرجعي، بينما ينخفض الادخار الإجمالي مع عدم المساواة في الدخل.
- علاوة على ذلك وجد Frank, R., & et.al.(2014) أن الأفراد يتطلعون محليًا إلى استهلاك أصحاب الدخل المرتفع، مما يعني أن الإنفاق الحالي الأكبر لهؤلاء يجبرهم على إنفاق المزيد لمواكبة ذلك بغض النظر عن دخلهم الحالي، يشير هذا إلى أن التفاوت الأكبر يرتبط باستهلاك أكثر وضوحًا لجميع الفئات وقد يتسبب ذلك في انخفاض إجمالي المدخرات.
- بحث Darku, A. (2014) بيانات على مستوى المقاطعات الكندية لبحث العلاقة بين عدم المساواة في الدخل ومعدلات الادخار بالإضافة إلى نسخة مشتقة من فرضية الدخل النسبي لـ James Duisenberg's التي اقترحها (Frank, R.,& et al.2010) لبحث العلاقة بين عدم المساواة في الدخل ومعدلات الادخار. وتتنبأ الفرضية بأن زيادة إنفاق أصحاب الدخل المرتفع تدفع من هم أدنى منهم مباشرة في سلم الدخل إلى إنفاق المزيد. وقد تم التوصل إلى بعض النتائج المثيرة للاهتمام، أولاً: على المستوى الوطني فإن زيادة عدم المساواة في الدخل له تأثير سلبي كبير على معدلات الادخار الشخصي وعلى مستوى المقاطعات، حيث ظهرت العلاقة أيضًا في ثماني مقاطعات من أصل عشر مقاطعات. ثانيًا: تشير كل من النتائج الوطنية والإقليمية إلى أن النمو في دخل الفرد الذي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل يؤثر سلبًا على معدلات الادخار الشخصي. تفسر النتائج كدليل على أن العوامل الاجتماعية مثل البحث عن المكانة

الاجتماعية تولد الترابط الاستهلاكي وتشكل عوامل مهمة في قرارات الاستهلاك والادخار لدى الكنديين.

- في الورقة البحثية لـ Jaikumar, S., & Sarin, A. (2015) وباستخدام بيانات من مسح التنمية البشرية في الهند خلال الفترة من (2004–2005) تم بحث تأثير تفاوت الدخل على الاستهلاك المفرط في الأسر الهندية، كما تم بحث ما إذا كانت العلاقة بين التفاوت والاستهلاك المفرط تتغير بتغير الثروة النسبية للأسرة أم لا، وتشير نتائج البحث إلى أن زيادة تفاوت الدخل يرتبط بزيادة الإنفاق على الاستهلاك المفرط كنسبة من إجمالي الدخل، مع ارتفاع الاستجابة المرتبطة بذلك لدى الأسر ذات الدخل المنخفض نسبيًا والأسر التي تعيش في المناطق الريفية، وعليه فزيادة التفاوت في الدخل له اثر سلبى على الادخار.
- كان الهدف العام لدراسة (Karugu,J. (2024 تحديد آثار تفاوت الدخل على ادخار الأسر في كينيا. واقترحت هذه الدراسة تحقيق الأهداف المحددة التالية: دراسة آثار تفاوت الدخل على معدل ادخار الأسر في كينيا، وتحديد آثاره على خيارات الادخار الأسرية في كينيا. ارتكزت الدراسة على نظريات الادخار والدخل، فرضية دخل دورة الحياة، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية الدخل المطلق. وخلصت الدراسة إلى أن تفاوت الدخل يؤثر سلبًا على احتمالية ادخار الأسرة. وكان للعمر، والموقع، والمستوى التعليمي، والجنس، والمهنة، ومستوى الدخل، وحجم الأسرة، وامتلاك حساب مصرفي، تأثير كبير على احتمالية ادخار الأسرة. كما أظهرت التقديرات أن تفاوت الدخل يؤثر سلبًا على خيار الادخار الأسري لدى المؤسسات المالية الرسمية.

أما الدراسات التي طبقت على مصر عن عدم المساواة في توزيع الدخل فركزت على محددات عدم المساواة في توزيع الدخل أو اثره على النمو الاقتصادي، في حين كانت الدراسات حول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار محدودة. على الرغم من ان الادخار هو القناة الاساسية للاستثمار ومن ثم النمو والتنمية الاقتصادية، ومنها:

- بحث من اعداد Verme,P., & et al. (2014) وهي تضم اربع ابحاث عن عدم المساواة في مصر، تبحث الحقائق والتصورات عبر الناس والزمان والمكان لعدم المساواة. أما الغرض منها فهو وضع عدم المساواة في مصر في اطار عالمي والوصول إلى فهم أفضل لأصل وحجم عدم المساواة المكاني في مصر باستخدام اشكال مختلفة من القياس عبر المناطق الحضرية والريفية. واهم ما توصلوا اليه ان المجتمع المصري لا يزال منقسمًا بشدة على مستوى المكان ومن حيث الرعاية الاجتماعية.
- وقد أعد فيرمي، باولو. (2013) دراسة تبحث في حقائق وتصورات عدم المساواة في الفترة من 2000 إلى 2009، وهي الفترة التي سبقت الثورة المصرية. ويهدف هذا الجزء إلى توفير بعض العناصر الأساسية التي يمكن أن تفسر عدم التطابق الواضح بين عدم المساواة التي تم قياسها باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر والتي استخدم فيها دراسات القيم. وهي المرة الأولى التي يتم فيها اجراء مثل هذا البحث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولذا تكتسب أهمية خاصة في هذا الوقت بالنظر إلى التطورات في المنطقة العربية، ولم يتوصل البحث الى اسباب محددة لعدم التطابق.
- قام عطية، اياد، (2018) ببحث اثر عدم عدالة توزيع الدخل القومي على الادخار المحلى الإجمالي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1989/198-2015/2014)، وتوصل الى وجود علاقة عكسية ومعنوية احصائياً بين عدم عدالة توزيع الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى، ولتحفيز الادخار المحلى يجب على الحكومة المصرية تقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل القومي وتخفيض معدل التضخم ورفع معدل النمو الاقتصادي.

نخلص مما سبق الى اختلاف النتائج في البحوث التطبيقية حول اثر عدم المساواة في توزيع الدخل على الادخار، فهناك فريق من الباحثين توصل الى الاثر الإيجابي للتفاوت في توزيع الدخل على الادخار، وهناك فريق اخر توصل الى اثر سلبى للتفاوت في توزيع الدخل على الادخار، كما ان هناك بعض الدراسات التي استنتجت عدم وجود منهجية واضحة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار.

ونظراً لاستمرارية عدم العدالة في توزيع الدخل كما يشير معامل جيني ومحدودية الدراسات عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار في مصر، ولحتمية العلاقة بين الدخل والادخار ومن ثم عدم عدالة توزيع الدخل والادخار برزت اهمية هذه الدراسة، أولاً للوقوف على مستوى عدم العدالة في توزيع الدخل في مصر، ثانياً لبحث العلاقة بين عدم العدالة في توزيع الدخل والادخار المحلى في الاجل القصير والطويل.

مشكلة البحث:

اعطى الباحثين والموسسات البحثية والمنظمات الدولية اهمية كبيرة لبحث عدم المساواة واثاره الاقتصادية، ولاسيما بحث العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو والادخار، وقد اختلفت النتائج البحثية عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار كما سبق وذكرت، وفى ضوء ذلك تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على السؤال التالية:

- **هل هناك علاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي والادخار المحلى فى مصر؟**
- **وان كان هناك علاقة ما اتجاهها وقوتها؟**

فـرضية البحث:

في ضوء النظرية الاقتصادية وما سبق من عرض لبعض الادبيات التطبيقية تنحصر فرضية البحث في الفرض التالي:

- **هناك علاقة طردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي والادخار المحلى.**

أهـداف البحث:

1. الالمام بأهم الدراسات حول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار والوقوف على منهجية بحث هذه العلاقة والنتائج التي توصلوا اليها.
2. وضع مفهوم محدد لعدم المساواة في توزيع الدخل والالمام بمؤشرات قياسه ورصد مدى عدم المساواة في توزيع الدخل القومي في مصر.
3. قياس العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي والادخار المحلى.
4. بحث العلاقة بين الدخل القومي والادخار المحلى.

اهميــة الدراســة:

تنبع اهمية البحث من اهمية الادخار ولاسيما الادخار المحلى لا نه المصدر الأساسي والامن للاستثمار ومن ثم التنمية الاقتصادية والبشرية، وحيث ان الدخل يعد المحدد الأساسي للادخار وفى اطار نتائج البحوث التطبيقية الحديثة والتي اولت عدم المساواة في توزيع الدخل اهمية كبيرة في التأثير على الادخار على خلاف الدخل المطلق.

وفى ضوء اختلاف نتائج البحوث التطبيقية حول اتجاه وقوة العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار. ونظراً لمحدودية البحوث حول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار في مصر، تأتى اهمية هذه الدراسة، ولاسيما في ظل تحقيق مصر خلال فترة البحث معدلات نمو للدخل القومي ايجابية الا ان الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) اخذ اتجاه تنازلي، وازدادت فجوة الموارد المحلية مما دفع بمصر في فخ المديونية الخارجية والداخلية وفقد قوة القرار السياسي امام قوة رأس المال الأجنبي.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي، معتمداً على البيانات والإحصائيات المتاحة حول موضوع البحث من قاعدة بيانات البنك الدولي، و والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والتي تغطي الفترة من 1990– 2023، وتجمع البيانات من مصادرها وتبوب في جداول من أجل التحليل واستخلاص النتائج. كما سيتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للكشف عن وجود علاقة توازنيه (تكامل مشترك) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الادخار المحلى) سواء في الاجل القصير والطويل واتجاه وقوة هذه العلاقة.

مجال الدراسة:

يقتصر البحث على بحث العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل الاولى، والمقصود هنا بالدخل الاولى هو إجمالي الدخل القومي[1] وأجمالي الادخار، والمستهدف بهذا البحث إجمالي الادخار المحلى[2] في مصر خلال الفترة من 1990-2023.

وذلك علي النحو التالي :

أولاً: المقدمة والادبيات النظرية والتجريبية.

ثانياً: مفهوم عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار.

ثالثاً: مؤشرات عدم العدالة في توزيع الدخل.

رابعاً: التطور التاريخي لمدى عدالة لتوزيع الدخل القومي في مصر خلال الفترة 1990-2023

خامساً: العلاقة بين الدخل القومي وعدم المساواة في الدخل القومي والادخار المحلى في مصر.

سادساً: قياس العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي والادخار المحلى في مصر.

سابعاً: النتائج والتوصيات ومقترح البحوث المستقبلية.

---

[1] إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي وهو الدخل الاولى) هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج. والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية.

[2] يُحسب إجمالي الادخار المحلي على أنه إجمالي الناتج المحلي ناقص نفقات الاستهلاك النهائي (إجمالي الاستهلاك).

وفى البحث تم حساب الادخار المحلى % من أجمالي الدخل القومي اعتماداً على البيانات المستمدة من قواعد بيانات البنك الدولي.

ثانياً: مفهوم عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار والعلاقة بينهما:

1/ مفهوم الدخل وعدم المساواة في توزيع الدخل:

إن عدم المساواة هو انحراف عن حالة المساواة أو خلل في المساواة أو الانصاف ويمكن أن يكون اقتصادياً (كالتفاوت في الدخل أو المستوي المعيشي أو الميراث)، أو اجتماعياً (كالتفاوت في تلقي الرعاية الصحية أو تلقي التعليم المناسب) (UNDP, 2013).

وتعد اللامساواة من الآثار السلبية للسوق والسياسات الخاصة بالنمو، واللامساواة مشكلة في الدول النامية ومن مشاكل الرأسمالية، فلا يتمكن الفقراء من الاقتراض ولا يستطيعون تحسين ظروفهم المعيشية (الامم المتحدة، 2002)، وقد ينظر إلي عدم المساواة في الدخل علي أنه جزء من مفهوم أكثر عمومية (لعدم المساواة الاقتصادية)، علي الرغم من ان ظروف الدخل غالبا ما تكون بديلاً جيدا للظروف الاقتصادية لأن الدخل يمثل مستويات معيشة الأفراد ويرتبط عموما بشكل كبير بمؤشرات الرفاهة الأخرى (Giovanni,L.& Liberati,P. 2018).

وقد عرفت اللامساواة في الدخل بأنها عدم المساواة في الأجر، وهو اللامساواة في الدخل من العمل، واللامساواة في الثروة أو رأس المال والتي تعني التفاوت في الدخل، وبغض النظر عن تصنيفه القانوني (ريع _توزيعات_فائدة_ أرباح... الخ) (تقرير التنمية البشرية، 2005).

أي ان عدم المساواة يعني الطريقة التي ينحرف بها توزيع الدخل الفعلي عن المقياس المرجعي لتوزيع الدخل (المساواة في توزيع الدخل).

ويعد الدخل كما عرفه ساملويلسون مجموع ما يتلقاه أو يكسبه الفرد أو الأسرة نقداً خلال فترة معينة من الزمن (عوادين، حسام، واخرون. 2020).

وينصب اهتمامنا في هذا البحث علي عدم المساواة الاقتصادية بين مجموعات السكان، وتعني عدم المساواة في الدخل من العمل أو الثروة أو رأس المال المكتسب سواء من الداخل أو الخارج، وهو تقدير نسبي للحالة الاقتصادية والمعيشية والرفاهية بين مجموعات السكان في دولة ما.

والدخل الفعلي قد يكون الدخل الحقيقي أو الدخل النقدي، الدخل المبدئي أو الأولي، أو الدخل المتاح والقابل التصرف فيه أي أخذ التحويلات والضرائب في الاعتبار، ومفهوم الدخل الفعلي في هذا البحث هو الدخل الاولى ممثلاً في إجمالي الدخل القومي وهو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج (أي الدخل الاولى). والبيانات بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

2/ مفهـوم الادخـار:

الادخـار هو قـرار مـن جانـب الفـرد حـين يمارس عملية الانفاق وذلـك بعـدم إنفـاق كـل الـدخل الحالي علـى اسـتهلاك السـلع و الخـدمات، وتجنيـب جـزء من هذا الدخل لتحسين دخله المستقبلي، وقد يستثمره أو يودعه فـي البنـوك أو صناديق التوفير أو شـراء أسـهم أو سـندات أو حتـى يأخـذ شـكل اكتنـاز. وقد يكون قرار من جانب رجال الاعمال بتجنيب جزء من عائد النشاط لا عادة استثماره مستقبلاً، أو قرار مـن جانـب الدولـة حـين تقـوم بـدورها الادخـاري وذلك بالإحجـام عـن توزيـع جـزء مـن الناتج مـع توجبه هـذا الجـزء إلـى الاسـتثمار. والادخـار حتمي لتكوين رأس المـال الـذي يسـتخدم فـي عمليـات الإنتـاج ويصـبح بمثابـة تيـار أو تدفق مرتبط بالمستوى الكلى للاقتصاد (يحياوى، نصيرة، 2010)، أي ان الادخار مرتبط بمستوى الناتج المحلى الإجمالي للدولة، وايضاَ بتوزيع هذا الناتج.

كما يُعرَّف الادخار بأنه الدخل مطروحًا منه الاستهلاك، أو التغير في الثروة، أو عرض رأس المال. وبالنظر إلى هذه التعريفات الشاملة والمتسقة لكلٍّ من هذه المصطلحات، فإن كل تعريف للادخار يُمثل المفهوم نفسه، ويُفضي إلى مقاييس تجريبية متشابهة (Gale, and Sabelhaus, 1999).

او هو الجزء المستقطع من الدخل القومي والذى لم ينفق على الاستهلاك، ويوجه الى استثمارات جديدة أو الحفاظ على الاستثمارات القائمة بهدف الحفاظ على/ وزيادة الناتج القومي(عبدالواحد، السيد،2001).

ويرى أخرون ان الادخار هو الامتناع عن الاستهلاك أو تأجيل الاستهلاك وبناءَ عليه يمكن تقسيم الدخل المتاح التصرف فيه من حيث تخصيصه ما بين الاستهلاك والادخار خلال فترة معينة، ويطبق ذلك على كل اطراف النشاط الاقتصادي (الافراد، المشروعات، الحكومة) (Mori, N. 2018)

وطالما ان الادخار هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل المتاح والذى لم يتم انفاقه في الاستهلاك، اذن هو حلقة وصل حيوية بين قرار اليوم ونوعية الحياة في المستقبل اذ ان الادخار ينقل الموارد المتحققة في الحاضر الى المستقبل لتوفير حياة افضل في المستقبل (Ghosh, C., & Chaudhur,R.2022).

وحيث ان الادخار قرار فردى ولاسيما في الاقتصاديات الرأسمالية، فإن التفاوت في توزيع الدخل سيؤثر حتماَ على الادخار هذا من جانب، وعلى الجانب الاخر وبما ان الدخل المتاح للأفراد يحتوى على دخلهم من العمل (الاجر) الذى يميل الى الاستقرار في الغالب، ودخلهم من الممتلكات الرأسمالية (الريع من الأراضي الزراعية أو الفائدة، وايضاَ من الارباح الرأسمالية) والتي يستجيب سريعاَ للتغيرات الاقتصادية. ومن المعلوم أن الدخل المكتسب من الممتلكات الرأسمالية يتيح للفرد الادخار بمعدلات أكبر من مدخرات الدخل المكتسب من العمل الذى يميل في اغلب الاحيان الى الاستقرار. فإن التفاوت في توزيع الدخل والثروات يؤدى الى التفاوت في الادخار، وهو ما يجعل الادخار مصدر للتفاوت في الدخل مرة أخرى بين أصحاب الاجور فقط واصحاب الاجور و/أو اصحاب الممتلكات الرأسمالية.

وعليه نخلص مما سبق أن هناك علاقة ذات اتجاهين بين عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة والادخار.

ثالثاَ: مؤشرات عدم المساواة (التفاوت) في توزيع الدخل:

هناك فرق بين مفهوم العدالة والمساواة، حيث تشير **العدالة** الى توزيع الدخل بين افراد المجتمع كل حسب مشاركته في العملية الانتاجية أي وفقا لإنتاجيته، أما **المساواة** فهي مشاركة الأفراد في عائد ثروات بلدانهم بالتساوي دون النظر لمشاركتهم في العملية الانتاجية. فالأفراد بغض النظر عن مساهمتهم في العملية الانتاجية لهم حق في دخل بلدانهم، فالأفراد هم الملاك الحقيقيين لثروة بلدانهم ومن ثم لهم حق في كل هذه الثروة بغض النظر عن إسهامهم في العملية الإنتاجية، وهذا يرجع الى المبادي والقيم الاجتماعية في إطار النظام الاقتصادي والسياسي السائد في الدولة، وغالباَ ما يجد انعكاسه في دور الدولة، ممثلاَ في السياسة المالية والاجتماعية للدولة. ولصعوبة الوصول الى البيانات الخاصة بالعدالة أو المساواة كل على حدة نفترض في هذا البحث أن عدم المساواة هو عدم العدالة.

يمكن رصد مدي العدالة أو المساواة في توزيع الدخل من خلال مجموعة من المؤشرات البيانية والإحصائية (جليلى، رياض. 2018)،(حسام، غرادين. 2020/2019) وذلك على النحو التالي:

1- المؤشرات البيانية:

يعد منحنى لورنز (The Lorenz Curve) أهم أداة تُستخدم لتمثيل توزيعات الدخل كما اقترحها لورنز (1905)، فهو تمثيل بياني لعدم المساواة في الدخل أو عدم المساواة في الثروة يشير المحور الأفقي الى النسب المنوية التراكمية للسكان، ويشير المحور الرأسي الى الدخل أو الثروة التراكمية. ويُخبرنا المنحنى عن نسبة إجمالي الدخل التي تمتلكها نسبة معينة من السكان.

يُعد منحنى لورنز مهمًا لأنه يُمثل إحدى أفضل وأبسط الطرق لتوضيح مستوى التفاوت الاقتصادي في المجتمع، وبقدر ابتعاد منحنى لورنز عن خط التوزيع المتساوي للدخل او الثروة(خط45) بقدر عدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة.

كما يعد منحنى لورنز جزءًا أساسيًا في حساب معامل جيني، وهو تمثيل رياضي لمستويات التفاوت، ويساوى النسبة بين المساحة المحصورة بين خط التوزيع المتساوي ومنحنى لورنز وبين المساحة المحصورة خط التوزيع المتساوي وبين المحور الرأسي والأفقي

(محور الدخل/ الثروة التراكمي، النسب المئوية التراكمية للسكان)، وهو من أهم واكثر المؤشرات استخداما لقياس مدى التفاوت في توزيع الدخل/ الثروة للمجتمعات.

وباستخدام بيانات توزيع الدخل في مصر عام 2019[3] يوضح الشكل رقم (1) منحنى لورنز لمصر عام 2019، حيث يشير الخط A (او خط 45) الى التوزيع المتساوي للدخل اما المنحنى B يشير الى منحنى لورنز الذى يعبر عن التوزيع الفعلي للدخل في مصر عام 2019، ومن الشكل يتضح التباعد بين خط التوزيع المتساوي وبين منحنى لورنز وان التباعد يتزايد عند الشريحة الاعلى دخلاً، وهذا يدل على استحواذ هذه الشريحة من الافراد على النسبة الاكبر من الدخل. حيث تشير النقطة X الى أن دخل 80% من السكان يمثل 58.7% من إجمالي الدخل في حين يستحوذ 20% فقط من السكان (الشريحة الاعلى دخلاً) على 41.3% من الدخل، في حين تتحصل الشريحة الادنى دخلا (20% من السكان الادنى دخلاً) على 9% من الدخل وهو ما يؤكده بيانات الجدول رقم (1) .

ونخلص من ذلك الى ان توزيع الدخل في مصر يتسم بعدم المساواة واستحواذ الاغنياء على النسبة الاكبر من الدخل.

[3] ننوه ان أخر البيانات المتاحة والمنشورة فى الاصدارات المحلية أو الدولية عن توزيع الدخل فى مصر عن عام 2019 حتى نشر هذا البحث، كما تم رصد عدم انتظام نشر هذا بيانات المتغير بصورة منتظمة.

الشكل رقم (1)

منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوي لمصر2019

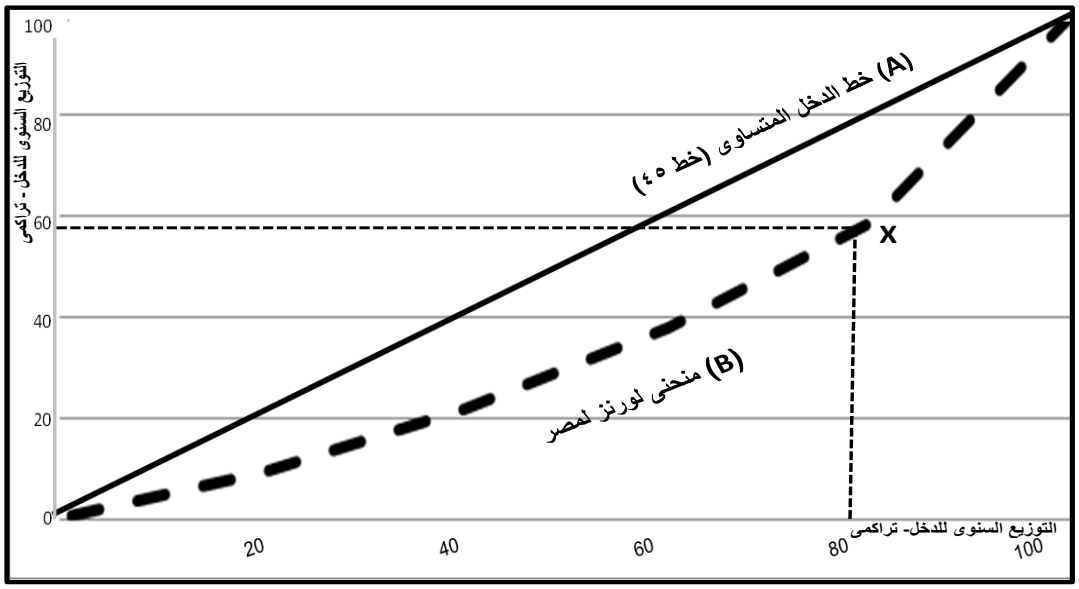

المصدر: الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org

جدول رقم (1)

الحصة الدخلية لشرائح السكان، التوزيع التراكم للدخل

التوزيع السنوى للسكان التراكمى	التوزيع السنوى للدخل التراكمى	حصة كل شريحة من الدخل
اجمالى الدخل	100	100
الشريحة الاعلى		41.3
80% من السكان	58.7	
الشريحة الثانية		20.8
60% من السكان	37.9	
الشريحة الثالثة		16.1
40% من السكان	21.8	
الشريحة الرابعة		12.8
20% من السكان	9	
الشريحة الادنى		9

المصدر: – بيانات العمود رقم (1) من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي
https://databank.worldbank.org

– بيانات العمود (2) من قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org

2- المؤشرات الاحصائية:

- المؤشرات الموضوعية لعدم المساواة:

تساعد هذه المؤشرات في الوصول الى مقاييس أو مؤشرات تساعد في الوصول الى قياس دقيق للتفاوت من خلال ادوات قياسية احصائية، وهذه المؤشرات تستخدم لتقييم توزيع الدخل وهي لا تعتمد صراحة علي مفهوم الرفاهية الاجتماعية، والملحق رقم (1) يوضح أهم هذه المؤشرات.

- مقاييس عدم المساواة المعيارية:

تستخدم هذه المقاييس لقياس توزيع الدخل والثروة ضمن إطار الرفاهة الاجتماعية، وتحديد مدى التفاوت بين الأفراد أو المجموعات داخل المجتمع، هذه المقاييس تساعد في فهم مدى التباين في توزيع الموارد والفرص، وتحديد الفجوات بين الأغنياء والفقراء، ويمكن تلخيص هذه المقاييس في الملحق رقم (2).

- نسب التشتت:

تعد نسب التشتت العشرية او الخمسية من أبسط مقاييس عدم المساواة، والتي تصنف السكان إلي فئات عشرية أو خمسية وترتبهم تصاعدياً من الأفقر إلي الأغنى وفقاً لمتغير الدخل أو الانفاق، ويتم حساب نسب التشتت وفق المقاييس الواردة بالملحق رقم (3).

رابعاَ: التطور التاريخي لمدى عدالة توزيع الدخل في مصر خلال الفترة من1990-2023:

بعد استخدام المؤشر البياني (منحنى لورنز) لرصد مدى العدالة في توزيع الدخل في مصر عام 2019 والتأكد من اتساع الفجوة بين المساواة في توزيع الدخل والتوزيع

الفعلي له، ومن ثم ثبوت عدم المساواة بيانياً، سوف يتم تتبع التطور التاريخي لعدم المساواة في توزيع الدخل في مصر خلال فترة البحث باستخدام بعض المؤشرات الاحصائية.

يتضح من الجدول رقم (2) توزيع الدخل على شرائح السكان الخمسية، والشريحة العشرية الاعلى والادنى، وبعض مؤشرات تشتت الدخل (نسبة الحصة العشرية، نسبة الحصة الخمسية) كمؤشرات لعدم المساواة في توزيع الدخل وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2)

توزيع الدخل في مصر ومؤشرات عدم المساواة

شرائح الدخل	1990	1995	1999	2004	2008	2010	2012	2015	2017	2019
حصة الدخل لأعلى 10 في المائة من السكان	26.7	26.1	26.4	27.4	27	26.1	24.7	27.8	26.9	27.5
حصة الدخل لأدنى 10 في المائة من السكان	3.8	4.3	4.1	3.9	3.9	4.1	4.3	3.9	3.8	3.8
مؤشر الحصة العشرية	**7.03**	**6.07**	**6.44**	**7.03**	**6.92**	**6.37**	**5.74**	**7.13**	**7.08**	**7.24**
حصة الدخل لأعلى 20 في المائة من السكان	41.1	40	40.4	41.4	40.8	40.1	38.6	41.5	41	41.3
حصة الدخل لرابع 20 في المائة من السكان	21.4	21.1	21.2	20.8	20.8	21.1	21.2	20.6	21	20.8
حصة الدخل لثالث 20 في المائة من السكان	16.3	16.4	16.3	16.1	16.2	16.4	16.7	16	16.2	16.1
حصة الدخل لثاني 20 في المائة من السكان	12.5	13	12.8	12.7	13	13.1	13.6	12.8	12.8	12.8
حصة الدخل لأدنى 20 في المائة من السكان	8.7	9.5	9.2	9	9.2	9.4	9.8	9.1	9	9
مؤشر الحصة الخمسية	**4.72**	**4.21**	**4.39**	**4.60**	**4.43**	**4.27**	**3.94**	**4.56**	**4.56**	**4.59**

المصدر: – بيانات الصف (1،2،4،5،6،7،8) من قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org

– بيانات الصف (3،9) محسوبة بواسطة الباحث.

يتضح من بيانات الجدول رقم (2) استحواذ الشريحة الاعلى من السكان على (40%–41.8%) من الدخل خلال فترة البحث باستثناء عام 2012 حيث بلغت النسبة 38.% نظراً لما مرت به البلاد من مؤثرات بعد ثورة 2011، وما تم اتخاذه من إجراءات لرفع اجور العمالة بالقطاع الحكومي وما تلاه من رفع الاجور في القطاع الخاص، أي اعادة توزيع الدخل لصالح الشريحة الادنى دخلاً، إضافة الى انخفاض دخول اصحاب رؤوس الاموال نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وما تبعه من أثار سلبية على الانتاج ومن ثم الارباح، وسرعان ما ارتفعت الحصة مرة أخرى الى

أعلى من السابق حيث بلغت 41.5% عام 2015 مقابل 40.1% عام 2011، ما سبق انعكس في مؤشر الحصة الخمسية والتي تراوحت بين (4.72%-4.21%) باستثناء عام 2012 حيث بلغت النسبة 3.94% للأسباب السابق ذكرها، وهو ما يشير الى ان الخمس الاعلى دخلاً يحصل على اكثر من اربع اضعاف الدخل للشريحة الادنى دخلاً، وهذا يؤكد على عدم المساواة في توزيع الدخل على مدار فترة البحث(33 عاماً) رغم ما أتخذ من إجراءات لا عادة توزيع الدخل وبرامج للحد من الفقر.

ويتأكد التفاوت في توزيع الدخل بمقارنة حصة أعلى 10% من السكان من الدخل خلال نفس الفترة (من 1990 وحتى 2019) والتي تراوحت بين(26.1%-27.8%) باستثناء عام 2012 حيث بلغت 24.7% من الدخل وذلك انعكاساً للمطالبات بتحسين الدخل بعد ثورة 2011 كما سبق وذكرت، ثم سرعان ما أخذت حصة العشر الاعلى من الدخل فى الارتفاع حتى بلغ 27.8% عام 2015 وهى اعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

وقد انعكس ما سبق في ارتفاع مؤشر الحصة العشرية الذى تراوح بين(6.37-7.24)، أي ان العشر الاعلى دخلاً من السكان يحصل على ما يقرب من سبعة اضعاف دخل العشر الادنى دخلاً في المتوسط. **وهذا يؤكد على استحواذ الاغنياء على النصيب الاكبر من الدخل، ومن ثم انعدام المساواة في توزيع الدخل ليس فقط بين الشرائح المختلفة وانما داخل كل شريحة، وهذا يتضح من الفارق الكبير بين النسبة العشرية والخمسية.**

ووفقاً وفرضية كالدور بأن الميل للاستهلاك للحاصلين على الدخول من الملكية (الشريحة الاعلى دخلاً) اقل بكثير من الميل الاستهلاكي للحاصلين على الدخول الناتجة من العمل (الشريحة الاقل دخلاً) فمن المتوقع ازدياد الادخار، وهذه هي الفرضية التي سيتم اختبارها في هذا البحث.

للإجابة على التساؤل التالي **هل توزيع الدخل لصالح الاغنياء أدى الى زيادة الادخار في الاجل القصير والطويل؟ ام ان الادخار سينخفض في الاجل الطويل نتيجة لانخفاض النمو الاقتصادي نظراً لانخفاض الطلب الكلى؟.**

خامساً: العلاقة بين الدخل القومي وعدم المساواة في توزيع الدخل القومي والادخار:

يعتبر إجمالي الدخل القومي المحدد الاساسي للادخار المحلى في أي بلد وفقاً ومبادئ النظرية الاقتصادية، وبتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (3) لكل من معدل نمو إجمالي الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى وكذلك إجمالي الادخار المحلى كنسبة من إجمالي الدخل القومي نستنتج ما يلى:

- يتضح بصفة عامة تذبذب إجمالي الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة، ولكن يشير الاتجاه العام الى انخفاض إجمالي الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) خلال فترة الدراسة. فقد انخفض إجمالي الادخار المحلى في نهاية فترة البحث عن بداية الفترة، حيث بلغ 11.12% عام 2023 مقابل 17.14% عام 1990 . والشكل رقم (1) يوضح ذلك.

الشكل رقم(1)

العلاقة بين إجمالي الادخار المحلى(% من إجمالي الدخل القومي) وأجمالي الدخل القومي

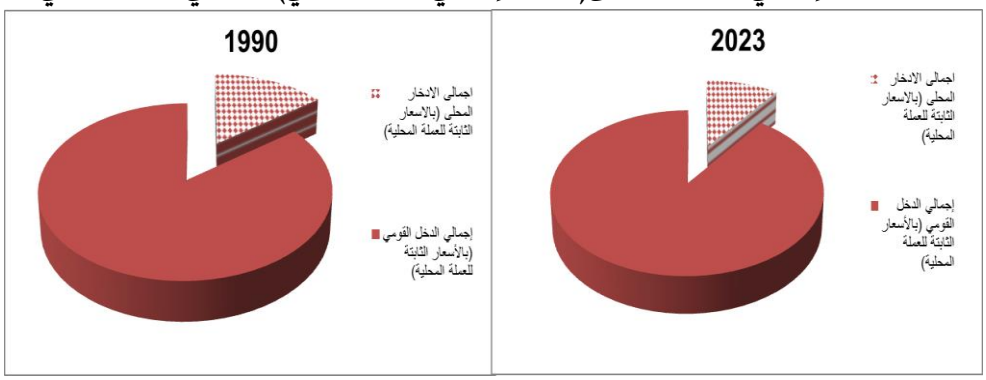

المصدر: – اعد بواسطة الباحث اعتمادا على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي
https://databank.worldbank.org

كما يتضح من البيانات الواردة في جدول رقم (3) انه:

- خلال **الفترة من 1990 وحتى 1997** اتجه معدل نمو إجمالي الدخل القومي الى التزايد باستثناء عامي 1994،1993 حيث بلغ 5.51% عام 1997 مقابل 4.30% عام 1990، ولكن على عكس المتوقع انخفض إجمالي الادخار المحلى(% من إجمالي الدخل القومي) حيث بلغ 11.43% عام 1997 مقابل 17.14% عام 1990.
- انخفض معدل نمو إجمالي الدخل القومي خلال **الفترة من 1998 وحتى 2005** باستثناء عام 2000، حيث بلغ 4.45% عام 2005 مقابل 5.88% عام 1998، في حين ارتفع الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) فقد بلغ 15.67% عام 2005 مقابل 11.89% عام 1998 باستثناء عام 2000 حيث بلغ معدل نمو إجمالي الادخار المحلى −3.1 في حين بلغ معدل نمو إجمالي الدخل القومي 6.27% وهى اعلى قيمة له خلال هذه الفترة.
- الفترة من 2006 وحتى 2010 بلغ معدل نمو إجمالي الدخل القومي اقصى قيمة له خلال فترة البحث ولاسيما عام 2006 حيث بلع 7.70%، ثم اخذ في الانخفاض السريع الى ان بلغ 2.98% عام 2010، ولأول مرة منذ عام 1990 وحتى 2006 يأخذ التغير في إجمالي الادخار المحلى نفس اتجاه التغير في إجمالي الدخل القومي حيث انخفض الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) الى 14.55% عام 2010 مقابل 17.03% عام 2006.

الجدول رقم (3)

العلاقة إجمالي الادخار المحلى(% من إجمالي الدخل القومي) وبين إجمالي الدخل القومي ومؤشرات عدم المساواة

السنوات	معدل نمو إجمالي الدخل القومي (% سنوياً)	معدل نمو اجمالى الادخار المحلى (بالأسعارالثا بتة للعملة المحلية)	اجمالى الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومى)	مؤشر عدم المساواه فى توزيع الدخل (نسبة اكبر 10% من السكان من الدخل الى دخل اقل 10 % من السكان)	معامل جينى	سعر الفائدة الحقيقي (%)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
1990	4.30	2.9	17.14	7.03	32.00	1.07	16.76
1991	4.47	-4.2	15.72			3.20	19.75
1992	4.34	12.0	16.87			1.67	13.64
1993	2.85	-5.4	15.52			9.10	12.09
1994	3.91	1.0	15.08			7.44	8.15
1995	4.78	3.7	14.91	6.07	30.10	4.55	15.74
1996	5.11	-11.2	12.60			7.91	7.19
1997	5.51	-4.3	11.43			3.56	4.63
1998	5.88	10.1	11.89			10.39	3.87
1999	5.60	18.0	13.29	6.44	30.80	11.94	3.08
2000	6.27	3.0	12.88			8.92	2.68
2001	4.21	7.3	13.26			11.21	2.27
2002	1.37	4.2	13.63			10.30	2.74
2003	2.93	8.1	14.32			6.33	4.51
2004	3.96	13.4	15.62	7.03	31.80	1.53	11.27
2005	4.45	5.4	15.76			6.52	4.87
2006	7.70	16.4	17.03			4.88	7.64
2007	7.53	1.8	16.12			-0.08	9.32
2008	7.08	10.6	16.65	6.92	31.10	0.11	18.32
2009	3.88	-21.8	12.54			0.71	11.76
2010	2.98	19.5	14.55	6.37	30.20	0.82	11.27
2011	1.09	-7.4	13.33			-0.56	10.06
2012	2.48	-36.1	8.31	5.74	28.30	-6.26	7.11
2013	1.90	-0.8	8.09			3.29	9.47
2014	3.14	-31.9	5.34			0.41	10.07
2015	5.09	16.4	5.92	7.13	31.80	1.54	10.37
2016	4.76	-1.5	5.56			6.92	13.81
2017	3.68	-17.5	4.42			-8.76	29.51
2018	4.74	112.7	8.98			-2.36	14.40
2019	4.40	47.1	12.66	7.24	31.90	2.20	9.15
2020	4.10	-25.3	9.08			4.89	5.04
2021	3.33	-24.6	6.63			4.37	5.21
2022	6.16	69.1	10.56			0.14	13.90
2023	2.61	8.1	11.12			-5.66	33.88
المتوسط العام للفترة	4.3	5.8	12.26	6.66	30.89	3.30	10.69

المصدر: – بيانات العمود (5،6،7) من قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org

– باقي البيانات بالجدول محسوبة بواسطة الباحث اعتمادا على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org .

ما سبق كان عن الفترة السابقة لثورة 2011، وحيث كان لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في اعقاب ثورة 2011 آثاره على الانشطة الاقتصادية التي وجدت انعكاسها على الدخل القومي خلال الفترة من 2011 وحتى 2023 وكذلك الاثار الناجمة عن ازمة كوفيد19 والتي انعكست اثارها بعد2020 حيث:

- الفترة 2011–2023، بدء الانخفاض في معدل نمو إجمالي الدخل القومي للمرة الثانية بعد عامي (2002، 2003) عام 2009، واستمر في الانخفاض حتى بلغ ادنى قيمة له خلال فترة البحث حيث بلغ 1.09% عام 2011، واتسمت هذه الفترة في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً في معدل نمو إجمالي الدخل، اما إجمالي الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) فقد اتخذ اتجاهاَ تنازلياً خلال الفترة من 2011 وحتى 2017 حيث بلغ ادنى قيمة له خلال فترة البحث حيث بلغ 4.42% عام 2017، ثم تذبذب صعوداً وهبوطاَ خلال الفترة من 2018 وحتى 2023، ولكنه لم يصل الى نسبته في بداية فترة البحث(17.14% عام 1990) او الى نسبته قبل بداية الثورة مباشرة (14.55% عام) 2010.
- وقد تم رصد الاتجاه التنازلي لأجمالي الادخار المحلى(% من إجمالي الدخل القومي) خلال الفترة من 2006 وحتى 2017، ثم اخذ في التزايد منذ عام 2018 ولكن لم يصل الى قيمته فى بداية فترة البحث 2018.

نخلص مما سبق عدم اخذ كلاَ من إجمالي الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى (% من الدخل القومي) نفس الاتجاه صعوداً وهبوطا خلال فترة البحث. والشكل رقم (2) يوضح ذلكَ. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل اليها (Duesenberry, J. 1949) في دراسته بأن دالة استهلاك الفرد لا تعتمد فقط على دخل الفرد الحالي، بل تعتمد ايضاَ على مستوى دخل المجموعة المرجعية، ونتيجة لذلك تميل نسبة الدخل التي تدخرها الأسرة إلى أن تكون دالة فريدة وثابتة ومتزايدة وفقاَ لموقعها المئوي في

توزيع الدخل. وستكون النسبة المئوية للادخار مستقلة عن المستوى المطلق للدخل، ويترتب على ذلك أن نسبة الادخار الكلية ستكون مستقلة عن المستوى المطلق للدخل، وتتفق ايضا مع ما توصل اليه كوزنتس (1942) من ان نسبة الادخار لا تتبع أي اتجاه من خلال بيانات السلاسل الزمنية حول الادخار والدخل التي جمعها.

وقد يرجع عدم التوافق بين اتجاه كل من الدخل القومي والادخار المحلى الى الدخل المتحقق من الانشطة الاقتصادية الغير رسمية، محققة دخولاً للأفراد والتي لا تظهر في البيانات الرسمية للدخل القومي، ولكن تؤثر على السلوك الاستهلاكي للأفراد ومن ثم الادخار المحلى.

الشكل رقم (2)

العلاقة بين إجمالي الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى

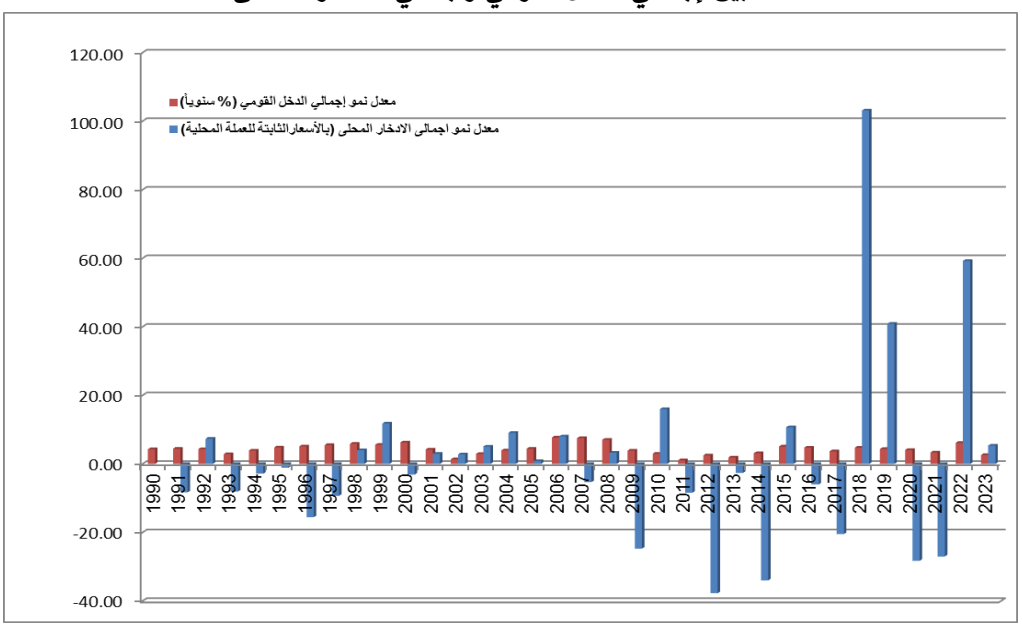

المصدر: – اعد بواسطة الباحث اعتمادا على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي
https://databank.worldbank.org

كما يرجع ذلك الى اتجاه الميل المتوسط والحدى للاستهلاك الى التزايد نتيجة للتقدم التكنولوجي والتطور الثقافي والانفتاح العالمي ومن ثم انخفاض الميل الحدى للادخار. والشكل رقم (4) يوضح اتساع الفجوة بين الادخار المحلى والدخل القومي كقيم مطلقة وهى تمثل تزايد الميل للاستهلاك عبر الزمن (أي ان الشعب المصري شعب مستهلك عبر الزمن)، أي ان النمو في الدخل غذى النمو الاستهلاكي على حساب نمو المدخرات. وايضاً لتزايد النفقات العامة عن الايرادات العامة وبالتالي انخفاض مدخرات القطاع العائلي والقطاع الحكومي، بل تزايد مديونية القطاع الحكومي لسد الفجوة بين إجمالي الايرادات والنفقات مما انعكس في تزايد النسبة من الدخل القومي الموجهة الى سداد خدمة الديون العامة، ومن ثم انخفاض المخصص من الدخل القومي للادخار.

الشكل رقم (4)

العلاقة بين إجمالي الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى

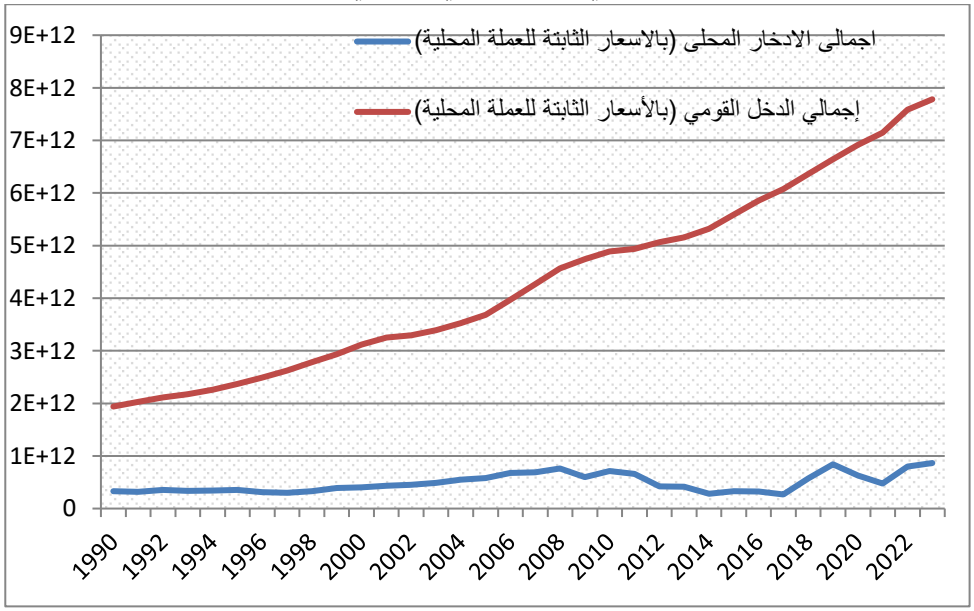

المصدر: – اعد الشكل بواسطة الباحث اعتمادا على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي
https://databank.worldbank.org

ولكن من ناحية اخرى ومن بيانات الجدول رقم (3) تم رصد اتخاذ إجمالي الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) نفس اتجاه مؤشرات عدم المساواة سواء النسبة العشرية أو معامل جينى، فعندما يرتفع مؤشري عدم المساواة يزداد إجمالي الادخار المحلى وعندما ينخفضان ينخفض الادخار المحلى بتأخير عام، وهذا يشير الى ان العلاقة بين إجمالي الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى لا تقتصر على التغير في الدخل القومي وإنما على مدى المساواة في توزيع الدخل القومي، وهذا يؤكد على اهمية بحث هذه العلاقة، وهذا يدلل على اهمية البحث. والشكل رقم (5) يوضح ذلك.

ومن الشكل رقم (5) يتضح اتجاه إجمالي الادخار المحلى الى الانخفاض عبر الزمن، كما يتضح عدم رصد تحسن ملموس في مؤشرات عدم المساواة خلال فترة البحث(34 سنة)، وهذا يشير الى عدم كفاءة وفعالية سياسات توزيع الدخل القومي، كما يتضح من الرسم اتخاذ كلاً من إجمالي الادخار المحلى ومؤشري عدم المساواة بتأخير عام نفس الاتجاه، فعندما ينخفض مؤشري عدم المساواة ينخفض إجمالي الادخار المحلى وعندما يرتفع مؤشري عدم المساواة يرتفع إجمالي الادخار المحلى، ويرجع ذلك الى ارتفاع الميل الحدى للادخار لدى الاغنياء مقارنة بالفقراء وعليه كلما ارتفع مؤشر عدم المساواة أي توزيع الدخل لصالح الاغنياء كلما ارتفع إجمالي الادخار المحلى.

وهو ما سيتم اختباره فيما يلى من خلال التحليل القياسي وتقدير هذه العلاقة كمياً واتجاهاً.

الشكل رقم (5)

العلاقة بين إجمالي الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) ومؤشرات عدم المساواة

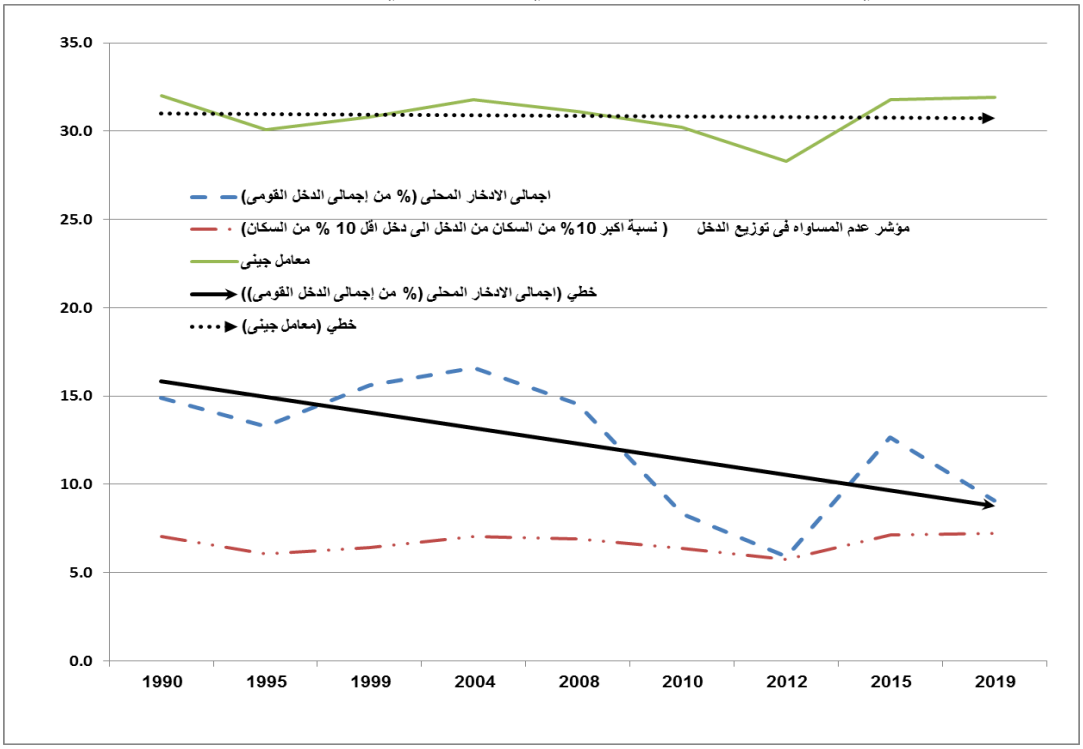

المصدر: – اعد الشكل بواسطة الباحث اعتمادا على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org

سادساً: قياس العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى:

لاكتشاف ما إذا كان إجمالي الادخار المحلى مرتبط بعدم المساواة في توزيع إجمالي الدخل القومي في مصر أو لا، نقوم أولاً بتقدير نموذج الانحدار الأساسي وذلك بعد تحديد متغيرات النموذج على النحو التالي:

المتغيرات الاساسية في النموذج:

- إجمالي الادخار المحلى (% إجمالي الدخل القومي) كمتغير تابع.
- مؤشر النسبة العشرية كمتغير مستقل يمثل عدم المساواة في توزيع الدخل.

متغيرات تحسين جودة النموذج:

- حيث ان الدخل القومي هو المحدد الأساسي للادخار وفقاً للنظرية الاقتصادية والادبيات التطبيقية، وفى ضوء الاختلاف حديثاً حول تأثير الدخل المطلق على الادخار، والاهتمام بالدخل المرجعى، فبات من الاهمية ادراجه في النموذج.
- ومن المتفق عليه ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول يؤدى الى زيادة الحصة الموجهة من الدخل الى الاستهلاك ، بل احياناً يودى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الى ادخار سالب لتسييل المدخرات لتمويل الاستهلاك ، لذلك تم ادراج التضخم كمتغير مستقل في النموذج.
- واخيراً سعر الفائدة ولاسيما الحقيقي يعد من اهم محددات الادخار فمن الثابت زيادة الطلب على النقود كلما انخفض سعر الفائدة، مما يؤثر سلبياً على الاستثمار الفعلي فالنمو فالدخل فالادخار مرة اخرى. في حين ان ارتفاع سعر الفائدة يشجع للأفراد على تأجيل الاستهلاك الحالي للاستفادة من عائد المدخرات على الادخار هذا من جانب، وعلى الجانب الاخر فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي قد يكون له تأثير سلبى على الاستثمار مما يؤدى الى انخفض النمو الاقتصادي فالدخل القومي فالادخار. ولذلك سوف يشمل النموذج سعر الفائدة الحقيقي.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة النموذج على النحو التالي:

$$Y= F(X1,X2,X3,X4).....(1)$$

$$\ln Y = \beta 0 + \beta 1 \ln X1 + \beta 2 \ln X2 + \beta 3 \ln X3 + \beta 4 \ln X4 + U.....(2)$$

Y: إجمالي الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) بالأسعار الثابتة.

X1: معدل نمو إجمالي الدخل القومي بالأسعار الثابتة.

X2 : مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل (النسبة العشرية).

X3: معدل التضخم.

X4: سعر الفائدة الحقيقي.

$\beta 0, \beta 1, \beta 2, \beta 3, \beta 4$: معلمات خط الانحدار (Regression line parameters).

ln : تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لكل المتغيرات.

U: الخطأ العشوائي.

وسوف يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإزاحة الموزعة (ARDL)، وهو نموذج اقتصادي قياسي يستخدم لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، خاصة في حالة البيانات الزمنية، ويسمح ARDL بتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في نفس النموذج، مما يوفر رؤية شاملة للتأثيرات الديناميكية، على عكس نماذج التكامل المشترك التقليدية، يتميز هذا النموذج بقدرته على التعامل مع المتغيرات التي تكون مستقرة عند مستويات مختلفة (مثل (0)او (1)ا، مما يجعله مفيدًا عندما لا تكون جميع المتغيرات متكاملة بشكل مشترك من الدرجة الأولى . وبتطبيق النموذج كانت النتائج على النحو التالي:

1/6 مرحلة الاختبارات القبلية.

2/6 مرحلة التقدير للنموذج.

3/6 مرحلة الاختبارات البعدية.

1/6 مرحلة الاختبارات القبلية:

ويتم خلال هذه المرحلة التأكد من اعتدالية توزيع متغيرات البحث من خلال اختبار Jarque–Bera، وإجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع البحث من خلال إجراء اختبار جزر الوحدة Test Root Unit والذي يتم من خلاله تحديد رتبة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع البحث وللتأكد من مدي استقرارها لتحديد رتبة التكامل لكل متغير علي حدة، وذلك وفقا للفروق المأخوذة والمحسوبة لها لكي تصل إلى وضع الاستقرار. حيث تكون السلسلة متكاملة من الرتبة (صفر) I(0) إذا استقرت السلسلة عند قيمها الاصلية، في حين تكون السلسلة متكاملة من الرتبة الاولي I(1) إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الاول لمشاهدات السلسلة، والتأكد من عدم استقرار أي منها بعد الفرق الاول، وذلك باستخدام عدد من الاختبارات منها اختبار ديكي فولر Fuller–Dicky، واختبار ديكي فولر الموسع – Dicky Augmented Fuller. كذلك إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث للتحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك باستخدام اختبار Johansen Cointegrating test.وكانت النتائج كمايلى:

1- اختبار Jarque–Bera لقياس اعتدالية متغيرات البحث:

يتضح من الجدول رقم (4) وباستخدام اختبار Jarque-Bera اعتدالية توزيع مؤشرات كل من: أجمالي الادخار المحلى، ومعدل نمو إجمالي الدخل القومي، ومؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (0.05).

جدول رقم (4)

اختبار Jarque-Bera لقياس اعتدالية متغيرات البحث خلال الفترة من 1990-2023م

المقاييس المؤشرات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح	*Jarque-Bera*	Prob.	العدد
1-الادخار :Y	12.26	13.069	3.747	-0.622	2.265	2.960	0.228	34
2- معدل نمو الدخل المحلى: X1	4.31	4.321	1.598	0.157	2.801	0.196	0.907	34
3- مؤشر عدم العدالة: X2	6.22	5.943	0.54	0.736	1.88	4.847	0.088	34
4- معدل التضخم:X3	9.52	9.47	4.724	0.246	2.23	1.184	0.553	34
5- سعر الفائدة الحقيقي: X4	3.3	3.248	4.962	-0.321	2.854	0.615	0.735	34

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل القبلى.

2- اختبار Unit Root Test لقياس استقرار السلاسل الزمنية:

يتضح من الجدول رقم (5) أن القيمة المحسوبة لاختبارات كل من: PP،ADF ، دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001)، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، الأمر الذي يدل على سكون السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية من 1990-2023، للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بكل من:اجمالى الادخار المحلى، معدل نمو أجمالي الدخل القومي، مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، واستقرارها عند المستوى (1) ~ I وفقاً لحالة حد ثابت فقط.

جدول رقم (5)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لقياس استقرار السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية من 1990-2023م

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller (ADF) Test				Phillips-Perron (PP) Test			
	t-Stat	Exogenous	Difference	Prob.	Adj. t-Stat	Exogenous	Difference	Prob.
1-اجمالى الادخار المحلى:Y	-5.798866	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***	-5.798866	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***
2- معدل نمو اجمالى الدخل القومى: X1	-5.521393	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***	-5.504619	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***
3- مؤشر عدم المساواة فى توزيع الدخل: X2	-6.995561	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***	-17.25672	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***
4- معدل التضخم: X3	-7.439212	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***	-7.819307	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***
5- سعر الفائدة الحقيقي: X4	-7.814127	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***	10.06823	الحد الثابت	الفرق الاول	0.001***

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل القبلى.

3- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث:Johansen Cointegrating test

تم اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث المستقلة والمتغير التابع، باستخدام اختبار Johansen Cointegrating test، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (6)

نتائج اختبار التكامل المشترك بين مؤشرات البحث المستقلة والتابعة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				**Hypothesized No. of CE(s)**
Prob.	**0.05 Critical Value**	**Trace Statistic**	**Eigenvalue**	
0.0499*	69.81889	69.82456	0.669614	**None ***
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				**Hypothesized No. of CE(s)**
Prob.	**0.05 Critical Value**	Max-Eigen Statistic	**Eigenvalue**	
0.0323*	33.87687	35.43976	0.669614	**None ***

* دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.05

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل القبلى.

يتضح من الجدول رقم (6) أن القيمة المحسوبة لاختبار كل من: Trace Statistic، Max-Eigen Statistic دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقات توازنيه في الأجل الطويل بين مؤشرات البحث المستقلة والمتغير التابع، بما يضمن وجود معادلة تكامل مشترك واحدة ، **الامر الذي يدل على وجود علاقات توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث، حتي يتسنى الحصول على معلمات نموذج الانحدار الديناميكي بصفة حقيقية وفق مؤشرات التقدير الجيد الذي يضمن كل من: عدم التحيز، والكفاءة، والاتساق، والكفاية.**

2/6 مرحلة التقدير:

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي الخطي الديناميكي بفترات إبطاء ARDL:

ويتم فيها تقدير نموذج الانحدار الذاتي بفترات الابطاء (ARDL)، حيث يعتمد نموذج ARDLعلى طريقة المربعات الصغرى العيارية (SLS) التي تتضمن كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المفسرة بفترات إبطاء بناءً على مؤشرات تقييم النموذج والتي من أهمها: Akaike, Schwarz criterion, Hannan-Quinn

information criteria,R2، بهدف قياس العلاقات التوازنيه التكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الخارجية والداخلية بناءً على معادلة النموذج التالي:

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{q_j} X_{j,t-i'} \beta_{j,i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

p :عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع.

q_1 : عدد فترات الإبطاء للمتغير المستقل الأول.

q_k : عدد فترات الإبطاء للمتغير المستقل الأخير.

$q_{j=0}$: متغير مستقل دون فترة إبطاء.

Xj : المتغيرات المستقلة.

والجدول رقم (7) يوضح نتائج تقدير النموذج:

جدول رقم (7)

نموذج الانحدار الذاتي الخطي بفترات إبطاء ARDL (3,2,3,4,2) لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع: مستوى اجمالى الادخار المحلى

VIF	SIG.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات المستقلة
3.678657	0.001***	8.190456	0.144844	1.186337	Y (-1)
4.02991	0.0023**	-3.949649	0.211541	-0.835512	Y (-2)
5.747127	0.0625	2.072658	0.155440	0.322173	Y (-3)
2.034732	0.4555	0.773499	0.176564	0.136572	X1
3.076732	0.0816	-1.916711	0.218123	-0.418078	X1 (-1)
2.795198	0.0087**	3.186777	0.212309	0.676582	X1 (-2)
3.233793	0.0006**	4.717484	0.778858	3.674249	X2
3.359458	0.0564*	2.131848	1.034529	2.205459	X2(-1)
4.559436	0.0015**	4.209520	1.006787	4.238089	X2(-2)
4.198639	0.001***	4.410462	0.779893	3.439690	X2(-3)
3.726199	0.8890	-0.142805	0.093465	-0.013347	X3
4.783822	0.0013**	-4.295933	0.124885	-0.536499	X3(-1)
5.881797	0.2816	-1.132200	0.116560	-0.131969	X3(-2)
4.117146	0.0051**	-3.479860	0.089627	-0.311890	X3(-3)
2.735364	0.0043**	-3.576664	0.071233	-0.254776	X3(-4)
3.572675	0.2814	-1.132705	0.103531	-0.117270	X4
4.483700	0.001***	-4.509299	0.121813	-0.549292	X4(-1)
5.402947	0.1366	-1.606084	0.097806	-0.157084	X4(-2)
NA	0.0011**	-4.354890	15.44259	-67.25076	C

Cointegrating Equation:

DY = - 205.65849224 -0.327002121434*Y(-1) - (1.20817519*X1 (-1) + 41.45993612*X2(-1) -3.81796363*X3(-1) -2.51877995*X4(-1)

R^2=96.4% F TEST=16.48*** AIC = 3.33 SC= 4.22 HQC= 3.61 D.W=2.51 JB=1.984 sig=0.371 U=0.027 BGSC=2.88 sig=0.108 Heteroskedasticity Test:BPG =1.054 sig=0.479 Ramsey RESET=0.2.051 sig=0.0674

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL).

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

- تفسر المتغيرات المستقلة (96%) من التغير الكلي في المتغير التابع (اجمالى الادخار المحلى)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج ARDL.
- لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل تم استخدام اختبار (***F- test***)، وحيث أن قيمة اختبار (***F- test***) هي (***16.48***) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.001) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل على مستوى الادخار المحلى.
- باستخدام اختبار ***(t-test)*** نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار ***ARDL*** (3,2,3,4,2) هي:

- مستوى الادخار المحلى عند فترة الابطاء الأولى والثانية، دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01).
- معدل نمو الدخل القومي عند فترة الابطاء الثانية، دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01).
- مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل عند المستوى الحالي، وفترات الابطاء الأولى والثانية والثالثة، دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.05).
- معدل التضخم عند فترات الابطاء الأولى والثالثة والرابعة، دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01).
- أخيراً سعر الفائدة الحقيقي عند فترة الابطاء الأولى، دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

- لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance inflation factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي **ARDL** لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أيا من هذه المتغيرات حيث إن قيم VIF في حدود القيمة (5) ، أي أقل من القيمة (10) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج
- بلغت قيمة Theil's inequality U لقياس دقة التقديرات (0.0267) ، وهي قيمة تقترب من الصفر مما يدل على دقة التقديرات وجودة توفيق نموذج ARDL، بنسبة لا تقل عن (97%).
- **بناءً على قيمة مؤشر AIC، فإن أفضل نموذج لتفسير سلوك الادخار المحلى هو نموذج ARDL (3,2,3,4,2) ، بقيمة AIC أقل من (3.33) كما هو مبين بالشكل رقم (1) بالملحق.**

2- اختبار التكامل والعلاقات التوازنية طويلة وقصيرة الاجل:

اولاً: اختبار التكامل والعلاقات التوازنية طويلة الاجل:

يتضح من الجدول رقم (8) أنه توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المفسرة للتغير في قيم المتغير التابع (أجمالي الادخار المحلى)، فيما يتعلق بكل من: مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، كما توجد علاقة توازنية طويلة الاجل مع معدل نمو أجمالي الدخل القومي فهو دال عند مستوى معنوية (0.084) اكبر من (0.05) واقل من (0.10)، وهذا يؤكد ما تم التوصل اليه في خامساً من هذه الدراسة، ويتفق مع ما توصل اليه (Duesenberry, J. 1949)

في دراسته بأن دالة استهلاك الفرد لا تعتمد فقط على دخل الفرد الحالي، بل تعتمد أيضًا على مستوى دخل المجموعة المرجعية، ونتيجةً لذلك تميل نسبة الدخل التي تدخرها الأسرة إلى أن تكون دالة فريدة وثابتة ومتزايدة وفقاً لموقعها المئوي في توزيع الدخل، ويتفق ايضاً مع ما توصل اليه كوزنتس (1942) من ان نسبة الادخار لا تتبع أي اتجاه من خلال بيانات السلاسل الزمنية حول الادخار والدخل التي جمعهما.

جدول رقم (8)

معلمات العلاقات طويلة الأجل ونموذج التكامل

SIG.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات المستقلة
0.0841	1.898667	0.636328	1.208175	X1
0.0030*	3.788643	10.94322	41.45994	X2
0.0060**	-3.392076	1.125554	-3.817964	X3
0.0158*	-2.850165	0.883731	-2.518780	X4
0.0036**	-3.678411	55.90960	-205.6585	C
EC = Y - (1.2082*X1 + 41.4599*X2 -3.8180*X3 -2.5188*X4 -205.6585)				

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL).

وعليه يمكن صياغة الدالة المقدرة على النحو التالى:

$$Y = -205.6585 - 1.21\mathbf{X1} + 41.4599\mathbf{X2} - 3.8180\mathbf{X3} - 2.5188\mathbf{X4}$$

- **ومن هذه العلاقة فإن تغير قدره 1% في مؤشر عدم المساواة يؤدى الى تغير قدره 1.2 %% في إجمالي الادخار المحلى بمستوى معنوية 0.003 أي بدرجة ثقة تصل الى 99.7%، وهذا يؤكد على العلاقة الطردية بين مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل والادخار المحلى وبالتالي ثبوت صحة فرضية الدراسة.**
- ايضاً هناك علاقة عكسية بين كل من الادخار المحلى، معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي.

بالنسبة لمعدل التضخم فهذه نتيجة منطقية وتتفق مع الادبيات المختلفة، فتغير في معدل التضخم قدره 1% يؤدى الى انخفاض في الادخار المحلى قدره 3.81%،

ويرجع ذلك الى ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدى الى انخفاض القدرة الشرائية للدخول ومن ثم استحواذ الاستهلاك على النسبة الاكبر من الدخل على حساب الادخار والعكس صحيح.

اما بالنسبة لسعر الفائدة فهذه نتيجة مغايرة لمبادئ النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك الى ان الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي قد يؤدى الى انخفاض الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض مستوى العمالة فمستوى الدخول ومن ثم الادخار المحلى، أو لاعتماد الافراد في مصر على الشراء بالأجل ومن ثم فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤدى مباشرة الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات بنظام الشراء الاجل مما يؤدى الى اثر سلبى على المدخرات.

- اما بالنسبة للعلاقة بين معدل نمو إجمالي الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى فكانت العلاقة دالة عند 048. أي أكبر من 0.05، وان اى زيادة فى الدخل بمقدار 1% ستؤدى الى زيادة قدرها 41.5% فى اجمالى الادخار المحلى ويرجع ارتفاع النسبة الى عدم المساواة في توزيع الدخل وميل الاغنياء الى الادخار.

ولتأكيد صحة النتائج السابقة تم إجراء اختبار ARDL Bounds، وكانت نتيجة الاختبار كما يتضح من الجدول رقم (9) أن القيمة المحسوبة لاختبار ARDL Bounds أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (1%)، مما يدل على رفض فرض العدم القائل بأنه لا توجد علاقات طويلة الأجل بين متغيرات النموذج (ARDL (3,2,3,4,2))، ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة التفسيرية وبين مستويات الادخار في السنوات من (1990-2023)، **وهذا يؤكد على القدرة التنبؤية للنموذج.**

جدول رقم (9)

اختبار ARDL Bounds لقياس العلاقات طويلة الأجل

Critical Value Bounds I(1) Bound 1%	k	قيمة الاختبار	الاختبار
4.37	4	5.571660	F-statistic

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL).

ثانياَ: اختبار التكامل والعلاقات التوازنيه قصيرة الأجل:

يتضح من الجدول رقم (10) **أنه توجد علاقة توازنيه قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة المفسرة للتغير في قيم المتغير التابع**، وان المعلمة المقدرة لمعامل تصحيح الخطأ للتكامل المشترك قصير الأجل ذات إشارة سالبة (−0.33)، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001)، مما يدل على التكامل المشترك قصير الأجل بين المتغيرات المستقلة (معدل نمو الدخل القومى، ومؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي) والمتغير التابع (إجمالي الادخار المحلى) في الفترة الزمنية (1990−2023).

وان الاختلالات الحادثة للعلاقة بين متغيرات البحث في المدي القصير تتناقص بمعدل 0.33% سنوياَ حتي تصل إلي حالة التوازن في المدي الطويل، ومن ثم تحتاج هذه الاختلالات لكي تصل إلى الصفر إلى فترة تقدر بنحو ثلاثة سنوات تقريباً لاستعادة التوازن. وهو ما يتضح من الجدول رقم(10).

جدول رقم (10)
معلمات العلاقات قصيرة الأجل ونموذج التكامل

SIG.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات المستقلة
0.0007	4.650574	0.110382	0.513339	D(Y(-1))
0.0147	-2.890526	0.111458	-0.322173	D(Y(-2))
0.2845	1.125049	0.121392	0.136572	D(X1)
0.0009	-4.471792	0.151300	-0.676582	D(X(-1))
0.0000	6.678068	0.550196	3.674249	D(X2)
0.0000	-7.468716	1.027992	-7.677779	D(X2(-1))
0.0001	-6.222007	0.552826	-3.439690	D(X2(-2))
0.8341	-0.214536	0.062215	-0.013347	D(X3)
0.0001	5.733607	0.121849	0.698636	D(X3(-1))
0.0000	7.316946	0.077446	0.566666	D(X3(-2))
0.0008	4.540101	0.056117	0.254776	D(X3(-3))
0.0976	-1.810409	0.064775	-0.117270	D(X4)
0.0259	2.572709	0.061058	0.157084	D(X4(-1))
0.0000	-6.973191	0.046894	-0.327002	CointEq(-1)*
R^2=90.1% AIC = 2.99 SC= 3.65 HQC= 3.20 D.W=2.95 S.E. of regression=0.93				

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL).

3/6 مرحلة الاختبارات البعدية (التأكيدية):

يتم خلال هذه المرحلة إجراء مجموعة من الاختبارات بهدف **التأكد من جودة واستقرار النموذج المقدر ومعلماته.** وتتضمن هذه الاختبارات اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج البحث، واختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، واختبار تجانس التباين للبواقي، واختبار مدي ملائمة شكل النموذج، وذلك على النحو التالي:

- **اختبار Jarque–Bera Test لاعتدالية البواقي بنموذج ARDL:**

بإجراء اختبار Jarque–Bera Test لقيم البواقي بنموذج **ARDL (3,2,3,4,2)**، أتضح أن القيمة المحسوبة (1.984) وبمستوى معنوية اكبر من (0.05) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على اعتدالية توزيع أخطاء النموذج ، كما هو مبين بالشكل رقم (2) بالملحق.

- **الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للبواقي correlogram of residuals squared:**

يتضح من الجدول رقم (11) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي وجزئي بين مربع الأخطاء العشوائية المعيارية لسلسلة البواقي لمستوى الادخار، حيث إن مستوى معنوية أكبر من (0.05) في جميع فترات الابطاء، لنموذج **ARDL (3,2,3,4,2).**

جدول رقم (11)

قيم الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع الأخطاء المعيارية

Sig.	Q-Stat	PAC	AC	LAG	Sig.	Q-Stat	PAC	AC	LAG
0.063	16.193	0.059	-0.181	19	0.242	1.3662	0.203	0.203	1
0.070	17.215	-0.245	-0.146	20	0.461	1.5499	-0.119	-0.073	2
0.101	17.254	-0.253	-0.028	21	0.313	3.5595	0.295	0.238	3
0.093	18.835	0.097	-0.172	22	0.085	8.1837	0.253	0.354	4
0.079	20.714	-0.001	-0.182	23	0.107	9.0579	-0.271	-0.151	5
0.093	21.342	-0.165	-0.102	24	0.125	9.9908	-0.073	-0.153	6
0.100	22.316	0.017	-0.123	25	0.041	14.654	0.289	0.334	7
0.117	22.866	-0.081	-0.090	26	0.065	14.697	-0.193	0.031	8

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL).

- **اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**

يتضح من نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في سلسلة البواقي لمستوى الادخار، حيث أن قيمة مستوى المعنوية لاختبار F-statistic، أكبر من (0.05)، ومن ثم قبول فرض العدم، القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، كما هو مبين بالجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لقياس الارتباط التسلسلي بين البواقي

الاختبار	قيمة الاختبار	التوزيع الاحتمالي	مستوى المعنوية
F-statistic	2.882655	Prob. F(2,9)	0.1079
Obs*R-squared	15.61175	Prob. Chi-Square (2)	0.0004

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL).

- **اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey لثبات تباين الأخطاء:**

بـإجراء اختبـار Breusch-Pagan-Godfrey لقـيم الأخطـاء بنمـوذج ARDL، أتضـح أن مستوى المعنويـة لاختبارات كل من: F-statistic، Obs*R-squared، Scaled explained SS أكبر من (0.05)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ثبات تباين أخطاء نموذج ARDL، كما هو مبين بالجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لقياس ثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	التوزيع الاحتمالي	مستوى المعنوية
F-statistic	1.054390	Prob. F(18,11)	0.4793
Obs*R-squared	18.99230	Prob. Chi-Square(18)	0.3923
Scaled explained SS	2.193743	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL).

- **اختبار Ramsey RESET Test لقياس دقة توصيف النموذج:**

يستخدم اختبار Ramsey RESET Test لتوصيف أخطاء النموذج فيما يتعلق بكل من: قياس مدى كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج، تحديد مدى دقة التوصيف الصحيح لنموذج الانحدار سواء كان وفق الصيغة الخطية أو غير الخطية، قياس الارتباط التسلسلي بين الأخطاء عن طريق إضافة القيم التنبؤية للمتغير التابع من الدرجة الثانية أو الثالثة، ومن ثم التعرف على مدى تأثير المتغير المعنوي في القدرة التفسيرية للنموذج، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (14).

جدول **رقم (14)**

اختبار Ramsey RESET لقياس ملائمة ودقة التوصيف لنموذج الانحدار

الاختبار	قيمة الاختبار	df	مستوى المعنوية
t-statistic	1.796389	328	0.0734
F-statistic	3.227013	(1, 328)	0.0734
Likelihood ratio	3.377678	1	0.0661

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL).

بإجراء اختبار Ramsey RESET، أتضح أن مستوى المعنوية لاختبارات كل من: t−statistic، F−statistic، Likelihood ratio أكبر من (0.05)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج، الأمر الذي يدل على دقة توصيف النموذج وفق نموذج **ARDL (3,2,3,4,2)**.

- **اختبار Recursive Estimation لثبات معلمات النموذج:**

باستخدام اختبار CUSUM الذي يعتمد على المجموع التراكمي للبواقي المتكررة Recursive Residuals في حدود (±5%) من خطى القيم الحرجة من الخط الصفري، فقد تبين أن المجموع التراكمي للبواقي داخل منطقة القبول، مما يدل على ثبات معلمات نموذج الانحدار الديناميكي **(3,2,3,4,2)** ARDL . ويوضحه الشكل رقم(3) بالملحق.

سابعاً: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

1/ النتائـــج:

- ثبت استمرار عدم المساواة في توزيع الدخل القومي واستحواذ الاغنياء على النسبة الاكبر من الدخل فى مصر خلال فترة البحث سواء بيانياَ من خلال منحنى لورنز، او احصائياً من خلال (نسب التشتت) حيث ثبت من خلال النسبة العشرية استحواذ 10% من السكان (الاغنياء) على سبعة اضعاف دخل 10% من السكان الادنى دخلاً (الفقراء) في المتوسط خلال فترة الدراسة، وثبت من خلال النسبة الخمسية استحواذ 20% من السكان (الشريحة الاعلى دخلاً) على اربعة اضعاف ونصف تقريبا دخل 20% من السكان الادنى دخلاً (االفقراء) في المتوسط خلال فترة الدراسة، وهو ما يشير عدم المساواة في توزيع الدخل داخل الشريحة الاغنى ايضاً.
- عدم اخذ كلاَ من إجمالي الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى (% من الدخل القومي) نفس الاتجاه وهذا يوضح اهمية اثر عدم العدالة فى توزيع الدخل على اجمالى الادخار المحلى. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل اليها (Duesenberry, J. 1949) في دراسته بأن دالة استهلاك الفرد لا تعتمد فقط على دخل الفرد الحالي، بل تعتمد ايضاَ على مستوى دخل المجموعة المرجعية.
- اتساع الفجوة بين الادخار المحلى والدخل القومي كقيم مطلقة، وهذا يشير تزايد الميل للاستهلاك عبر الزمن (أي ان الشعب المصري شعب مستهلك).
- يشير الاتجاه العام الى انخفاض إجمالي الادخار المحلى (% من إجمالي الدخل القومي) خلال فترة البحث عن بداية الفترة، فقد بلغ 11.12% عام 2023 مقابل 17.14% عام1990.
- وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والادخار المحلى.

- وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والادخار المحلى، وذلك يخالف المبادئ الراسخة للنظرية الاقتصادية ويمكن ارجاع ذلك الى الاثر العكسي لسعر الفائدة على الاستثمار والنمو ومن ثم الدخل فالادخار مرة اخرى.
- **ثبت من النتائج التحليلية والقياسية وجود علاقة طردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي وأجمالي الادخار المحلى.**
- **رغم ثبوت العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل القومي وأجمالي الادخار، الا انه ثبت انخفاض إجمالي الادخار المحلى كنسبة من الدخل القومي ولم ينمو الادخار بنسبة تتناسب مع نمو الدخل القومي، وقد يرجع ذلك الى ارتفاع الميل الحدى والمتوسط للاستهلاك لدى الافراد فى مصر ومن ثم ارتفاع النسبة المخصصة من الدخل للاستهلاك على حساب الادخار. اى يمكن القول ان الشعب المصرى شعب مستهلك.**

2/ التوصيات:

- اعادة النظر في سياسات توزيع الدخل القومي (التوزيع الاولى للدخل).
- حث الافراد على الادخار والحد من الاستهلاك من خلال وسائل أخرى بخلاف سعر الفائدة (مثل التوعية للحد من الاستهلاك).
- اعادة تقييم الانفاق الحكومي لمزاحمة خدمة الدين العام للادخار المحلى.

3/ البحوث المستقبلية:

- تقييم فعالية سياسات اعادة التوزيع على عدم المساواة في توزيع الدخل القومي في مصر على الادخار.
- اثر عدم المساواة في توزيع الدخل القومي في الريف والحضر على الادخار.
- بحث العلاقة بين الدخل المطلق والمرجعي على الادخار.
- اثر الدين العام على الادخار.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

- الامم المتحدة. (2005). التعاون الدولي علي مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو. **تقرير التنمية البشرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيويورك، ص52–54.
- عوداين حسام، بو طالب قويد.(2020). التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية" **مجلة التكامل الاقتصادي**.
- جاب الله، مصطفى. (2015). تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي –2012 –1990 حالة الجزائر. **مجلة رؤى الاقتصادية**، 5(8) .
- عبد الباسط، عمار السيد.(2011). **أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد**. مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1 .
- عبد القادر، على.(2007) . مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الانفاق الاستهلاكي. المعهد العربي للتخطيط، **جسر التنمية**، العدد66، الكويت.
- جيبيلى، رياض.(2018). مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الانفاق https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/25_C29-3.pdf
- فيرمي، باولو.(2013). **الحقائق مقابل التصورات: محاولة لفهم انعدام المساواة في مصر**. البنك الدولي https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/facts-vs-perceptions-understanding-inequality-egypt-arabic
- كبير مولود، بلعباس رابح. (2018). دراسة السببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970–2011. **مجلة الدفاتر الاقتصادية**. 10(2) ،1–19.
- ميلانوفيك ، برانكو، وآخرون. (2013/2012). **عدم المساواة في جمهورية مصر العربية**. البنك الدولي. https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/inside-inequality-in-the-arab-republic-of-egypt

المراجع باللغة الانجليزية:

- Alesina, A., & Rodrik, D. (1996). Income Distribution, Political Instability, and Investment**. European Economic Review**, 40(6), 1203–1228.
- Alvarez,C. & et all. (2012). **Income Inequality and Iaving**. IZA Discussion Papers, No. 7083, Institute for the Study of Labor (IZA).
- Brueckner, M., & Lederman, D. (2015). **Effects of Income Inequality on Aggregate Consumption.** Policy Research Working Papers .
- Christen, M., & Morgan, R. M. (2005). **Keeping up with the Joneses: Analyzing the Effect of Income Inequality on Consumer Borrowing**. Quantitative Consumer Marketing and Economics, 3(2), 145–173.
- Christen, M., & Morgan, R. M. (2005**). Keeping up With The Joneses: Analyzing the Effect of Income Inequality on Consumer Borrowing.** Quantitative Consumer Marketing and Economics, 3(2), 145–173.
- Darku, A. (2014). Income Inequality, Status Seeking, and Savings Rates in Canada. ***Canadian Studies in Population***, 41(3), 88–104.
- Della Valle, P., & Oguchi, N. (1976). Distribution, the Aggregate Consumption Function, and the Level of Economic Development: Some Cross-Country Results. **Journal of Political Economy**, 1325-1334.
- Duesenberry, J. (1949). **Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior**. Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Dynan, K. E., Skinner, J., & Zeldes, S. P. (2004). Do the Rich Save More?. **Journal of Political Economy**, 112(2), 397–444.
- Edwards, S. (1996). Why are Latin America's Saving Rates so Low? An International Comparative Analysis. **Journal of Development Economics**, 5-44 .
- Frank, R. H., Levine, A. S., & Dijk, O. (2014). **Expenditure Cascades**. Review of Behavioral Economics, 1(1–2), 55–73.

- Gale, G., and Sabelhaus, J.(1999). **Perspectives on the Household Saving Rate.** Brookings Papers on Economic Activity
- Gries, T., & Van Dung, H. (2014). Household Savings and Productive Capital Formation in Rural Vietnam: Insurance vs. Social Network, **Scientific Research Publishing**, No5,887-894.
- Hong, K. (1995**). Income Distribution and Aggregate saving**. Unpublished Manuscript, Harvard University, Cambridge, MA .
- Jaikumar, S., & Sarin, A. (2015). **Conspicuous Consumption and Income Inequality in an Emerging economy: Evidence from India**. Marketing Letters, 26(3), 279–292.
- Jin, Ye & ,et. al .(2011). Income Inequality, Consumption, and Social-Status Seeking. **Journal of Comparative Economics**, Elsevier, vol. 39(2), Pages 191-204, June.
- Karugu,J. (2024). Income Inequality and Household Saving in Kenya. https://ir-library.ku.ac.ke/server/api/core/bitstreams/1eeaa5c5-c5a1-4a1b-876e-2e787ba25073/content
- Lim, D. (1980). Income Distribution, Export Enstability and Savings Behaviour. **Economic Development and Cultural Change**, 359-364 .
- Lu Kong,Y. & et.al. (2016). **Income Distribution and Aggregate Saving: Theory and China's Evide**. **Published Online: 02 Aug 2024**
- Roychowdhury, P. (2017). **Visible Inequality, Status Competition, and Conspicuous Consumption: Evidence From Rural India**. Oxford Economic Papers, 69(1), 36–54.
- Schmidt-Hebbel, K., & Serven, L. (2000). Does Income Inequality Raise Aggregate Saving?. **Journal of Development Economics** , 417-446.
- Schmidt-Hebbel, K., & Servén, L. (2000). Does Income Inequality Raise Aggregate Saving?. **Journal of Development Economics**, 61(2), 417–446.
- Solt, F. (2020). Measuring Income Inequality Across Countries and Over Time: The Standardized World Income Inequality Database. **Social Science Quarterly,** 101(3):1183-1199..

- Sen, A.,& Foster, J.(1997) . **On Economic Inequality**. Published by Oxford University Press Inc., NY., first edition.
- Tran,N.,& et al,(2020).The relationship between income inequality and savings: evidence from household-level panel data in Vietnam. Journal of Applied Economics, 23(1),pp709-728.
- UNDF.(2013). **Poverty Reduction, Humanity Divided**. Confronting Incquality in Developing Countries. P3.
- Venieris, Y., & Gupta, D. (1986). Income Distribution and Sociopolitical Instability as Determinants of Savings: a Cross-Sectional Model. **Journal of Political Economy**, 873-883.
- Van Long, N., & Shimomura, K. (2004). Relative Wealth, Status-Seeking, and Catching-up. **Journal of Economic Behavior & Organization**, 53(4), 529–542.
- https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_794041.pdf.
- https://www.undp.org/publications/undp-annual-report-2013

ملحق رقم (1)

المؤشرات الاحصائية لعدم المساواة في توزيع الدخل

المؤشر	التوضيح
المدي R	هو من أبسط المقاييس لعدم المساواة في توزيع الدخل وهو يقيس الفرق بين القيم المتطرفة، اي الفجوة بين أعلي مستوي للدخل وأقل مستو له كنسبة من متوسط الدخل. $R = \frac{maxy_i - miny_i}{u}$ حيث: i=1,2,3……n *دخل الفرد*i…… y_i *متوسط دخل الفرد*….. u تقع بين (صفر، n) R
الانحراف المتوسط النسبي M	يتم مقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل (U) ثم أخذ المجموع الكلي لكل الفروقات كنسبة من إجمالي الدخل $M = \frac{\Sigma^n{}_{i=1}[u-y_i]}{mu}$ وتقع قيمة M بين صفر في حالة المساواة وفي حالة عدم المساواة فإن M > صفر.

التباين V	وهو المقياس الأكثر شيوعاً ويمكن صياغته كما يلي: $v = \frac{\Sigma^m{}_{i=1}(u - y_i)^2}{n}$ وهو يقيس الفرق في الدخل عن المتوسط، وينسب مجموع القيم المطلق إلي n حيث أن n هي عدد أفراد المجتمع أو الأسر.
معامل الاختلاف	وهو الجذر التربيعي للتباين مقسوماً علي متوسط الدخل علي النحو التالي: $C = \frac{\sqrt{v}}{u}$
تباين	وهي متوسط لوغاريتمات الدخل

لوغاريتمية الدخل (VLI)	$VLI = \frac{\Sigma_{i=1}^{n}\left[\log\left(\frac{yi}{y*}\right)\right]^2}{n}$
لوغاريتمات متوسط الدخل (LV)	وهي مجموع مربع لوغاريتمات متوسط الدخل مقسوماً علي عدد أفراد المجتمع علي النحو التالي: $LV = \frac{\Sigma_{i=1}^{n}\left[\log\left(\frac{yi}{u}\right)\right]^2}{n}$
الانحراف المعياري للوغاريتمات الدخل SDL	حيث يتم إدخال اللوغاريتم علي الفرق بين متوسط الدخل والدخل، وادخال الجذر التربيعي علي الصيغة الإجمالية كما يلي: $SDL = \sqrt{\frac{\Sigma_{i=1}^{n}(logu - logyi)^2}{n}}$
معامل جينى	وهو من أكثر مقاييس التشتت استخداماً لقياس التفاوت في توزيع الدخل، ويعتمد في حسابه علي منحني لورنز حيث تساوي قيمته نسبة المساحة المحصورة بين خط المساواة التامة (وتر المثلث القائم) ومنحني لوزنر إلي إجمالي مساحة المثلث. $Gini = 1 - \Sigma_{i=1}^{n}(x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$ حيث x_i : التوزيع التكراي المتراكم للسكان y_i: التوزيع التكراري المتراكم

المصدر: – من اعداد الباحث اعتماداً كبير مولود، بلعباس رابح. (2018). دراسة السببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970–2011. مجلة الدفاتر الاقتصادية. 10(2).

-المعهد العربى للتخطيط.

ملحق رقم (2)

مقاييس عدم المساواة المعيارية

المؤشر	المضمون
مؤشر والتون	وهو مؤشر يستند إلي الإطار المنفعي، ويستند إلي المستويات الحالية أو الفعلية للمنفعة الكلية ومستوي المنفعة الكلية التي يمكن الحصول عليها إذا كان الدخل مقسم بالتساوي (أي حالة المساواة في توزيع الدخل) وفق الصيغ التالية:

	$$D = 1 = \frac{\frac{1}{n}\Sigma i_{i=1}^{n} u(y_i)}{U(u)}$$ حيث U تمثل دالة المنفعة
مؤشر اتكتسون	يعتمد هذا المؤشر علي مفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل، ويعني متوسط الدخل لكل فرد والذي يمنح نفس مستوي الرفاهة الاجتماعية المعادل للتوزيع الحالي ويكتب وفق الصيغة التالية: $$I = 1 - \frac{Y_e}{u}$$ حيث u متوسط البديل، Y_e الدخل المكافئ للتوزيع العادل.
مؤشر الأنتروبي المعمم	وهو مقياس للاضطراب، أي الانحراف عن المساواة الكاملة ويكتب وفق الصيغة التالية: $$GE = \frac{1}{n(\alpha^2 - \alpha)} \Sigma_{i=1}^{n} \left[\left(\frac{y_i}{u}\right)^{\alpha} - 1\right]$$ α تتراوح بين (−α، + α)
مؤشر ثيل	وهو مؤشر من المؤشرات المنتمية إلي الأنتروبيا ويكتب وفق الصيغة التالية: $$T = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} \frac{y_1}{u}\, In\left(\frac{y_i}{u}\right)$$ وهو نفس مؤشر الانتروبيا بفرض أن $\alpha = 0$
مؤشر روبين هود أو هوفر أو نسبة بيترا	هذا المؤشر مرتبط في حسابه بمنحني لورنز ومعامل جيني فهو يعادل المسافة الرأسية أو العمودية القصوى بين منحني لورنز وخط الدخل المتساوي ويمثل نسبة الدخل التي يتعين نقلها من اللذين يفوقون المتوسط إلي أولئك اللذين يقلون عن المتوسط من أجل تحقيق توزيع متساوي وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك علي تزايد عدم المساواة والعكس صحيح.
مؤشر اتكتسون – كولم – س	يمثل النسبة المئوية لإجمالي الدخل الذي يمكن استبعاده إذا تم توزيع الدخل المتبقي بالتساوي ويمكن كتابته وفق الصيغة التالية:

AKS	$Aks = 1 - \left[\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} 1 - \left(\frac{y_i}{u}\right)^{r-1}\right]$ حيث $r \neq 0 \; and \; r \leq 1$

المصدر: – من اعداد الباحث اعتماداً كبير مولود، بلعباس رابح. (2018). دراسة السببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970–2011. مجلة الدفاتر الاقتصادية. 10(2).

-المعهد العربى للتخطيط.

ملحق رقم (3)

مقاييس التشتت المعيارية

نسبة الحصة العشرية	وهي عبارة عن نسبة متوسط استهلاك أو دخل أغني 10% من السكان إلي متوسط استهلاك أو دخل افقر 10% من السكان وتكتب وفق الصيغة التالية: $DSR = \frac{D_{10}}{D_1}$ حيث: D_{10} متوسط دخل الأفراد ذوي الدخول الأقل من الفئة العشرية. D_1 متوسط دخل الأفراد ذوي الدخول الأعلى من الفئة العشرية العشرية.
نسبة الحصة الخمسية	وهي نسبة إجمالي الدخل الذي يتلقاه 20% من السكان ذوي الدخل الأعلى (الخمس الأعلى) إلي الدخل يحصل عليه 20% من السكان ذوي الدخل الأدنى (الخمس الأدنى) وتكتب وفق العلاقة التالية: $QSR = \frac{Q5}{Q1}$
نسبة بالما	وهي تعبر عن نسبة حصص الدخل الأغنى 10% من الاسر نسبة إلي افقر 40% منهم، وتعني التغيرات في حصة الأغنى (D_{10}) والاشد فقرا (D_{1-4}) ويمكن كتابة نسبة بالما علي النحو التالي: $palma\ Ratio = \frac{D_{10}}{D_1 to\ D_4}$
معامل كوزنتز	ويمكن كتابة معامل كوزنتر وفق العلامة التالية: $D = \frac{\sum_{i=1}^{n} \lvert d_i - 10 \rvert}{180}$

حيث: di ← النسبة المئوية التي تتلقاه الفئة العشرية (i) $\|d_i - 10\|$ ← القيمة المطلقة للفرق بين النسبة المئوية للدخل والنسبة المئوية للأفراد أو الاسر.	

المصدر: – من اعداد الباحث اعتماداً كبير مولود، بلعباس رابح. (2018). دراسة السببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970–2011. مجلة الدفاتر الاقتصادية. 10(2).

-المعهد العربي للتخطيط.

الشكل رقم (1)

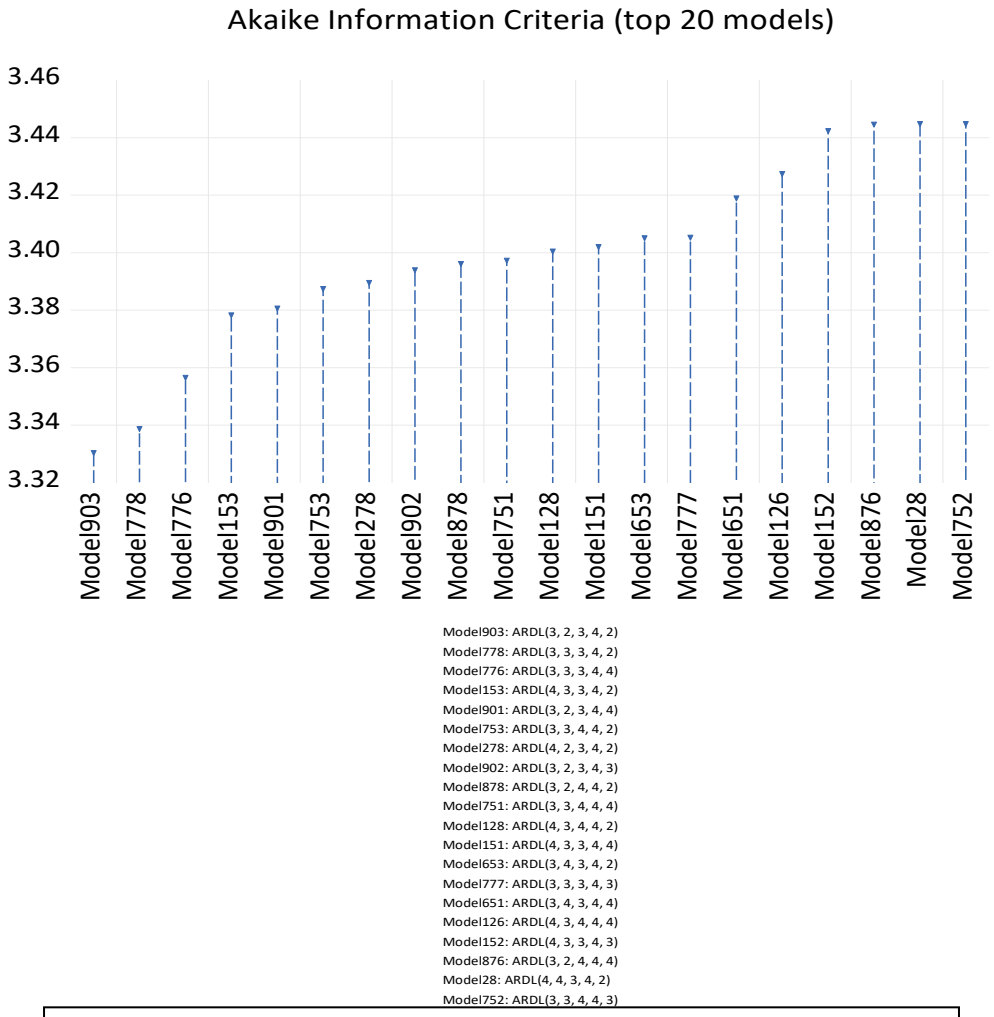

شكل رقم (1): معيار AIC للمقارنة بين جودة توفيق أفضل 20 نموذج ARDL

شكل رقم (٢)

المدرج التكراري لبواقي نموذج ARDL (3,2,3,4,2)

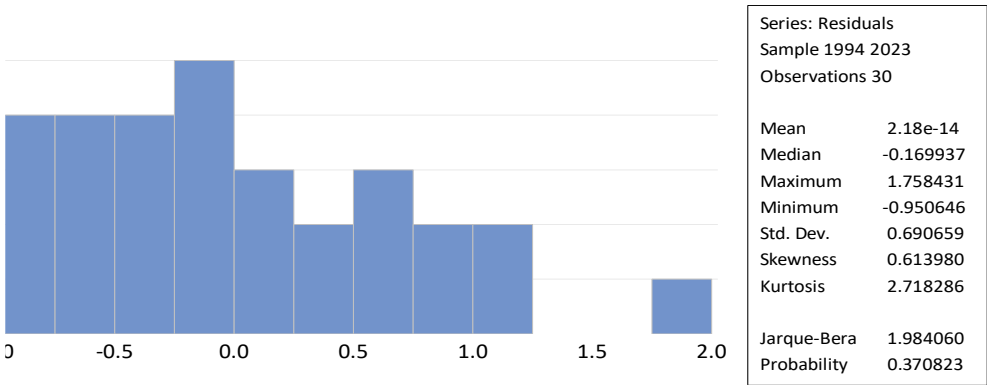

المصدر:الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL)

شكل رقم (٣)

اختبار Recursive Estimation لثبات معلمات نموذج ARDL (3,2,3,4,2)

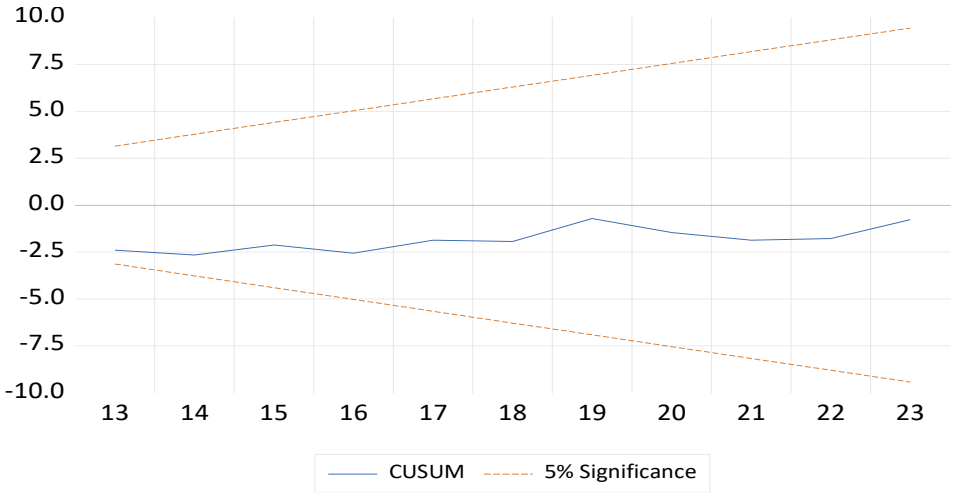

المصدر: الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج نموذج (ARDL)